

جامعة د. الطاهر مولاي-سعيدة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية للتسيير

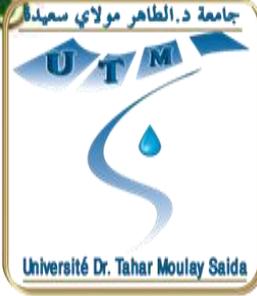
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر. أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: محاسبة وجباية



من إعداد الطالبتين:

قادري سومية

فراح أمينة

بعنوان:

تحليل القرارات المالية وتأثيرها على نمو المؤسسة - دراسة ميدانية المؤسسة الامت بسعيدة

نوقشت علنا يوم 01 جوان 2015 أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب.....رئيسا

بدري عبد المجيد.....مشرفا

الاسم واللقب.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2014-2015

الإهداء

الحمد لله الذي أنعم نعمته عليّ ووفقني في إنجاز هذا العمل لأهدي ثمرة نجاحي

إلى روح جدتي الطاهرة رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه

إلى خير من أوصى بهم الرحمان للوالدين الكريمين حفصهما الله

إلى كل الأصدقاء والأحباب والأقارب وزملائي دفعة 2015/2014

قادري سومية



الإهداء

الحمد لله الذي أسبغ عليّ نعمه ظاهرة وباطنه حتى وفقني لإتمام هذه الدراسة

هذي هذا العمل:

إلى من أعطت دون مقابل وغمرتني بالحب والحنان.... إليك أُمي الغالية

إلى من زرع في نفسي العزيمة والإرادة... إليك أبي الغالي

إلى من قاسموني أفراحي وهمومي إخوتي كل باسمه

إلى كل الأصدقاء والزملاء دفعة 2015/2014

إلى من شاركتني هذا العمل....إليك صديقتي سومية

فراح أمينة



شكر و تقدير

قَالَ تَعَالَى بعد باسم الله الرحمان الرحيم: « رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى

وَالَّذِي وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ »

وَالَّذِي وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ »

نشكر الله عزَّ وجلَّ لتوفيقه لنا، وأن أعطانا الصبر والعزيمة في إتمام عملنا وأمدنا القوة والإرادة لتصدي كل الصعوبات التي واجهتنا، راجين أن يجعله في ميزان حسناتنا وأن تضع به ملائكته أجنحتها علينا ليكون عملنا لبنة صرح العلم والمعرفة، وآخر دعوانا إن الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد "صلى الله عليه وآله وسلم".

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لمن كان له الفضل بالإشراف على هذا العمل وعلى حرصه بأن يتم في أحسن صورة الأستاذ "بدري عبد المجيد".

ونشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم هذه المذكرة كل باسمه.

وكل من ساعدنا من قريب ومن بعيد وأخص بالذكر الأستاذة "نزعي فاطمة" و "الأستاذ محمودي" اللذان كان لهما يد العون في إنجاز هذا العمل أسأل الله أن يجزيهم عنا كل خير.

✽ قادري سومية ✽ فراح أمينة ✽

المقدمة العامة:

لا شك أن الغرض الأساسي لنشوء الوحدة الاقتصادية هو تحقيق أكبر عائد لها وذلك من خلال تشغيل طاقتها الإنتاجية المتاحة بأقصى قدرة ممكن وبأقل التكاليف، ولا يتجسد ذلك إلا باستغلال موجوداتها؛ أو مواردها أفضل استغلال لتغطية استخداماتها، حتى نقول عن هذه الوحدة أو المؤسسة أنها تحافظ على هيكل التوازن المالي لها.

وحتى تحقق المؤسسة هذا الغرض والمتمثل في التوازن المالي الذي تسعى إليه، كان لابد عليها من وضع خطط؛ وسياسات؛ وبرامج كفيلة تساعد على إدارة مواردها بطريقة رشيدة، ومتابعة نتائج أعمالها من خلال نظام يسعى لتسيير مختلف التدفقات المالية وتوجيهها لبلوغ الهدف الجوهرى لأي وحدة اقتصادية المتمثل في تحقيق البقاء والنمو، هذا النظام أطلق عليه النظام الفرعي المالي.

وهنا يأتي دور الوظيفة المالية هذه الأخيرة هي جزء من وظائف الإدارة متناسقة مع الوظائف الأخرى أوكلت إليها مهمة تحقيق الأهداف المرتبطة بالبيئة المالية، ولتحقيق هذه الأهداف تلجأ المؤسسة إلى قواعد التحليل المالي الذي يعتبر قاعدة لاتخاذ القرارات ومراقبة مختلف العمليات المالية وتوجيهها نحو المسار المخطط له.

والتحليل المالي يهدف وبشكل عام إلى تشخيص وكذا تقييم الأداء المالي للمؤسسة عن طريق الاستفادة من بيانات القوائم المالية الأساسية مثل: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، وقائمة التدفق النقدي وغيرها، وذلك من خلال المؤشرات المالية التي تعبر عن نقاط القوة والضعف والخلل في الأداء المالي، بالإضافة إلى النسب المالية باعتبارها الأداة الأساسية في الحكم على ربحية المؤسسة وكفاءتها التشغيلية، وسيولتها وقدرتها على تسديد التزاماتها.

والتحليل المالي بمدلوله الحقيقي لا يقتصر فقط على مجرد قراءة الأرقام التي تظهرها البيانات المالية المنشورة وإنما يتعدى ذلك إلى البحث عما وراء تلك الأرقام من دلالات تساعد في التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية، وذلك حتى يتسنى للمحلل المالي أن يقوم بدوره المطلوب منه ليس في تقييم الأداء المالي للمشروع فحسب، بل في استقراء الاتجاهات التي ستشكلها أنشطته المستقبلية أيضا .

إذن إن التنبؤ بالبقاء والاستمرارية هو مرهون بصحة ودقة القرارات المتخذة من هذا التقييم، يعني ذلك الاستفادة من كافة الموارد المتاحة لدى المؤسسة - البشرية، المادية، والمعلوماتية - ذلك أن عملية اتخاذ القرار وإن كانت الوظيفة

المقدمة العامة

الأساسية للمدير، فهو لا يستطيع القيام بما بمعزل عن العمال والمتخصصين في المؤسسة لكي يضمن نجاحها، أما مواردها المادية فهي عُدة تنفيذ القرار ولا يكتمل بدونها، وتبقى المعلومات المنبع المغذي لعملية اتخاذ القرار .

لا يختلف اثنان عن أهمية المعلومات بالنسبة لعملية اتخاذ القرار، وليس ذلك بجديد، وليس بجديد أيضا الاستفادة من هذه المعلومات في إطار نظام ما، إن ما يعتبر جديداً أن يطلب متخذ القرار معلومة على درجة عالية من الجودة والدقة والحداثة والملائمة لجعل قراره هادفاً ومميزاً وقادراً على مواجهة التطورات التي تنشأ في المستقبل والعمل على تصحيح الانحرافات إن وجدت.

وكخلاصة القول، حيث كانت القرارات تتركز في المجال المالي فعلى متخذ القرار التركيز على أدوات التحليل المالي بشق أنواعها، وهذا ما نسعى إليه في دراستنا هذه بغية تحديد المركز المالي للمؤسسة، كل هذا من أجل الوصول إلى القرار الأنسب والأجمع والملائم وظروف المؤسسة على أن يكون هدف هذا القرار هو تعظيم قيمة المنشأة أو المؤسسة وبالتالي التأثير على نموها وبقاءها في السوق.

أضف على تركيزنا لأدوات التحليل المالي فقد تطرقنا إلى أهم أداة تساعد على معرفة المسار المالي للمنشأة، هذه الأداة تمثلت في النموذج الذي وضعه Edward Altman هذه الأخيرة تزود المسؤولين الإداريين بكل المعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة بالأوقات المناسبة.

الإشكالية:

من خلال ما سبق نفهم أن هدف أي إدارة على مستوى المؤسسة هو النمو والاستمرارية بالإضافة إلى الحفاظ على المركز التنافسي والمالي لها، وهذا يتوقف على مدى دقة القرارات المتخذة من طرف المدراء بشق أنواعها وفي شتى المجالات لمختلف العمليات والوظائف المالية التي تجرى داخل المؤسسة.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو:

ما مدى تأثير القرارات المالية على نمو المؤسسة؟

أو بصيغة أخرى كيف يمكن لمثل هذه القرارات أن تساهم في نمو المؤسسة؟

الإشكالية السالفة الذكر تحتمنا ضرورة طرح بعض التساؤلات من أجل الوصول إلى إجابة محددة وواضحة عنها:

👉 على أي أساس يتم اتخاذ القرار؟

👉 ماهي أهم الخطوات التي تسبق عملية اتخاذ القرار؟

👉 ما مدى مساهمة إعداد الكشوف المالية من قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، في الكشف عن حالات العجز

والفائض على مستوى المؤسسة محل الدراسة؟

فرضيات البحث:

يمكننا صياغة بعض الفرضيات للإجابة عن التساؤلات المطروحة :

👉 عملية اتخاذ القرار تمثل الحل أو البديل الذي يتم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة ومتاحة لحل المشكلة المطروحة.

👉 إن عملية صنع القرار ليست بالأمر الهين ولا بالسهل على صانعي القرارات إذ لا بد من القيام بعدة خطوات يجب إتباعها أهمها جمع وتعديل البيانات المحاسبية ومن ثم الخروج بالقرار النهائي.

مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع بناءً على جملة من الاعتبارات منها ماهو موضوعي ومنها ماهو ذاتي:

العوامل الموضوعية:

● إبراز أهمية القرارات المالية المتخذة في التأثير على نمو المؤسسات.

● ازدياد الحاجة إلى التحليل المالي الفعال على مستوى المؤسسات.

العوامل الذاتية:

● الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.

● الرغبة الشخصية لمعرفة هذا الموضوع نظراً لأهميته.

● يمكن لموضوعنا أن يضع الحماس فينا من أجل السير في هذا المجال (دور المحلل المالي داخل المنشآت) في المستقبل.

أهداف الدراسة وأهميتها:

● تهدف الدراسة إلى معرفة ما إن كانت القرارات المالية تؤثر فعلاً على نمو المؤسسات.

● إثراء البحوث العلمية.

● جمع المعلومات والبيانات والحقائق لاستفادة منها لاحقاً.

أما الأهمية: من خلال معرفة أهمية اتخاذ القرارات يمكن إزالة بعض الإبهام الذي قد يسود فكر من له علاقة

بالقرارات المالية وتحليلها.

حدود الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى نتائج فإن الدراسة ارتبطت بحدود مكانية وزمنية:

المقدمة العامة

الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى مؤسسة الإسمنت الواقعة بالحاسنة لولاية سعيدة أما

الحدود الزمنية: تم إجراء الدراسة لمدة أسبوعين أما السنوات المحاسبية التي على أساسها تمت الدراسة كانت ثلاث سنوات 2012، 2013، 2014.

منهج البحث:

اعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة تحليلية تقوم على تتبع واستقصاء مادة البحث وتحليلها، واستخلاص النتائج، بالإضافة إلى ذلك سيتم الاستعانة بمنهج التحليل المالي، وتم الاعتماد لجمع البيانات و المعلومات ، عن طريق ملاحظة ومعاينة العديد من أنواع وأصناف الكشوف والجداول والمستندات والسجلات التنظيمية والمحاسبية الخاصة بالمؤسسة.

الدراسات السابقة:

لا يوجد الكثير من الرسائل والأطروحات التي تتناول نفس الموضوع "تحليل القرارات المالية وتأثيرها على نمو المؤسسة" لكن لم يكن هذا هاجساً يقف أمامنا لمواصلة بحثنا ولم يمنع هذا من الإطلاع على بعض دراسات سابقة على مستوى كليات الوطن التي تحمل مواضيع قريبة من الموضوع أهمها:

كـ دراسة د.هادي أحمد محمد الصياد (رسالة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2010)

دراسة الدكتور الهادي في رسالته "أهمية التحليل المالي في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات المالية" ، جاءت من أجل معرفة إمكانية التحليل المالي في توفير المعلومات الصحيحة والمناسبة بعد تشغيل البيانات المالية المتمثلة في مخرجات النظام المحاسبي، وقد اقتصرته دراسته الميدانية في الوحدات الاقتصادية العاملة في الجمهورية اليمنية.

كـ دراسة اليمين سعادة (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2009/2008)، عالجت اليمين في رسالتها المعنوية "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"، دراسة إذ ما كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة.

المقدمة العامة

كـ دراسة أنفال حدة خبيزة (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2012/2011)، جاءت هذه الدراسة تحت عنوان "تأثير الهيكل المالي على إستراتيجية المؤسسة الصناعية" ،وقد هدفت دراسة أنفال إلى تبيان أن معرفة كيفية اختيار الإستراتيجية هو السبيل الوحيد الذي يساعد المؤسسة على البقاء والنمو والاستمرار في ظل محيطها التنافسي، وكذا محاولة معرفة مكانة تحديد الإستراتيجية من وجهة نظر ارتباطها بالهيكل المالي، وقد تطلبت الدراسة جزءا نظريا يتعلق بالهيكل المالي و إستراتيجية المؤسسة و جزءا تطبيقيا، حيث شمل هذا الأخير دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – Les Grands Moulins de Sud – GMS بسكرة.

كـ دراسة صخري جمال عبد الناصر (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة 2013/2012)، بعنوان "التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر"، تهدف إلى تحديد وتبيان دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية في المؤسسات البترولية في الجزائر وكذلك محاولة التعرف على الأسلوب المنتهج في اتخاذ القرارات من خلال إسقاط دراسته على مؤسسة ENSP بالجزائر

كـ دراسة لزعر محمد سامي (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة ، 2012/2011)، عالج محمد سامي في دراسته "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، النظام المحاسبي المالي ومدى ترابطه بالمعايير المحاسبية الدولية، وتوضيح كيف ستكون القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد تكيف النظام المحاسبي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولي بالإضافة إلى هذا فقد تطرق إلى تحديد عيوب المخطط المحاسبي الوطني.

صعوبات البحث:

أكثر ما واجهنا من صعوبات كان في الجانب التطبيقي حيث لم تقدم لنا معلومات وملاحق كافية مكتملة للبيانات المالية وكذا صعوبة قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة الإسمنت -سعيدة-

هيكل البحث:

لإعطاء فكرة واضحة وتقديم معلومات قيمة عن موضوعنا هذا قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين:

المقدمة العامة

🏠 الفصل الأول: وهو الجانب النظري تحت عنوان الإطار النظري للقرارات المالية ينقسم إلى ثلاث مباحث

📖 المبحث الأول: عموميات عن الإدارة المالية والتخطيط المالي.

📖 المبحث الثاني: تشخيص الوضع المالي للمؤسسة.

📖 المبحث الثالث: تحديد المسار المالي للمؤسسة.

🏠 الفصل الثاني: دراسة ميدانية جرت على مستوى مؤسسة الإسمنت بالحساسنة لولاية سعيدة منقسم إلى ثلاث

مباحث

📖 المبحث الأول: تقديم المؤسسة.

📖 المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة.

📖 المبحث الثالث: أثر المسار المالي على نمو المؤسسة.

الفصل الأول: الإطار النظري للقرارات المالية

تمهيد

يعتبر صنع القرار فن وعلم في آن واحد والجدير، بالذكر أن من أسباب النجاح إجادة صنع القرارات واتخاذها في الوقت المناسب في أي جانب من جوانب الحياة المختلفة.

إن عملية اتخاذ القرار ترتبط ارتباطاً مباشراً بعمليات الإدارة و وظائفها (التخطيط، التنظيم، والتوجيه والرقابة) وهي بذلك تهدف وبصفة عامة إلى تعظيم القيمة الحالية لثروة الملاك في المشروع أيا كان الشكل القانوني له (مشروع فردي أو شركة أشخاص أو شركة أموال).

ومن أجل صنع القرار المناسب هناك عدد من الخطوات على صانع القرار إتباعها وهي جمع المعلومات والبيانات الكاملة والصحيحة عن الموضوع الذي يحتاج إلى اتخاذ قرار فيه، وعليه إن محاولة اتخاذ القرار مع نقص المعلومات عنه أو عدم صحتها سيؤدي إلى اتخاذ قرار خاطئ وبالتالي ستكون النتائج سيئة وغير صحيحة.

وعلى هذا الأساس قد خصصنا في هذا الفصل - الإطار النظري للقرارات المالية- ثلاث مباحث كل مبحث يجب عن كيفية التخطيط والحصول على هذه المعلومات، وتحليلها واكتشاف الانحرافات، وتصحيحها وكذا تطرقنا إلى أهم العمليات الأساسية والأدوات التي تساعد في عملية التحليل وذلك من أجل الوصول إلى القرار المناسب لكل العمليات والوظائف المالية.

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

المبحث الأول: عموميات عن الإدارة المالية والتخطيط المالي

إنه من بين وظائف المدير المالي اتخاذ القرارات على مستوى الإدارة بعد تحليله وتعديله لمختلف المعلومات المحاسبية المقدمة له.

إذ كان لا بد علينا من التطرق إلى مختلف الجوانب التي تتعلق بالإدارة وبالتحديد ما يسمى بالإدارة المالية، فالإدارة الناجحة هي الإدارة الهادفة إلى استمرار المنشأة عن طريق قيامها بوظائفها المتمثلة في - التخطيط، التنظيم والمتابعة، والمراقبة والتقييم - كل هذا يتوقف على القرار الصحيح الذي يتم اتخاذه.

فماهي الإدارة المالية؟ وماهي أهم الوظائف التي تقوم بها الإدارة والمدير المالي؟

المطلب الأول: الإدارة المالية

أولا الإدارة المالية:

قبل الدخول في الإدارة المالية سوف نقدم تعريفاً مختصراً للإدارة.

فقد عرفها أبو الإدارة العلمية ومؤسس المدرسة الكلاسيكية فريدريك تايلور على أنها: "هي المعرفة الدقيقة لما تريد من رجال أن يعملوه ثم التأكد أنهم يقومون بعملهم بأحسن طريقة وأرخصها".¹

أما هنري فايول الأب الحقيقي للإدارة الحديثة يقول: "أن تقوم بالإدارة معناه أن تتنبأ وأن تخطط وأن تصدر الأوامر وأن تنسق وأن تراقب".²

يوجد شبه اتفاق على أن الوظائف الإدارية هي - التنظيم، التخطيط، وتوجيه الأفراد، والرقابة، - أما الأنشطة الأساسية في أي منظمة فهي أربع هي إدارة الإنتاج، إدارة الأفراد، إدارة التسويق، والإدارة المالية.

الإدارة المالية تلعب دوراً استراتيجياً وأساسياً في أداء كل الوظائف الإدارية كما أنها تتغلغل داخل كل نشاط من أنشطة المنظمة.

1 د. عبد الرزاق بن حبيب: "اقتصاديات وتسيير المؤسسة" ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2002، ص 129
2 د. علي خطاب: "استراتيجية التخطيط للمشاريع الصغيرة" دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010، ص 12

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

مراكز الربحية وتحديد لا مركزية الأنشطة يبرز نقاط الرقابة الحيوية، كما تستخدم البيانات المالية لتقييم أداء العمليات ذات العلاقة.¹

كما يعتمد التخطيط إلى حد كبير على الأدوات المالية والتحليل المالي وتعتبر الموازنات التقديرية والتنبؤ نقطة البدء في التحليل.

ويتوقف تحديد عدد ونوعية القوى العاملة على برنامج الموازنة المالية وتتوقف مقدرة المنظمة على اجتذاب أصحاب الكفاءات الخاصة على قدرتها المالية، يتوقف أيضا توجيه الأفراد في المنظمة على ما تتضمنه التقارير المالية من بيانات ويعتمد تحقيق التفاعل والانسجام بين أهداف الأفراد وأهداف المنظمة على أوجه الإشباع المختلفة للحاجات.

كما تتطلب الرقابة استخدام أساليب التحليل المالي واستنباط المؤشرات والمعايير والتقارير المالية.

الإدارة المالية أحد الأنشطة الإدارية الأساسية في أي منظمة، والاستخدام السليم للبيانات المالية يتوقف عليه حسن التنسيق فيما بين الأنشطة المختلفة بالمنظمة، كما تتميز الإدارة المالية بعلاقتها الوثيقة بكافة الأنشطة الأخرى وهذه الأنشطة تعتمد على الإدارة المالية اعتماداً كبيراً.

يهتم الجانب المالي في المشروع بالقرارات التي يمكن أن تدر على المؤسسة أفضل عائد مادي يتسم بعدم اليقين، لذلك يتم الاهتمام بالعائد والمخاطرة.

1 د. محمد إبراهيم عبد الرحيم: "اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي" مؤسسة شباب الجامعة 'الطبعة 2008' ص 09/08.

الفصل الأول: الإطار النظري للمقررات المالية

1/2 الوظائف:

تقوم الإدارة المالية في شركة الأعمال بوظائف متعددة ومتنوعة مهمتها تحقيق الهدف والأهداف باختلاف طبيعة عمل الشركة وحجمها ونشاطها، إلا أنها تشترك في مضمون واحد هو المساعدة في تحقيق الهدف، وعلى الرغم من هذا الاختلاف إلا أن وظيفة اتخاذ القرار ووظيفة التخطيط ووظيفة الرقابة وكذا التنظيم تعتبر جوهر العملية الإدارية التي يجب أن تمارسها الإدارة وفيما يلي سيتم عرض مفصل لهذه الوظائف.

(1) وظيفة اتخاذ القرار:

تعتبر عملية اتخاذ القرار العملية الإدارية لأي تخصص وظيفي في شركة الأعمال بل يمكن القول بأن الإدارة التي لا تمارس اتخاذ القرار في منهجها اليومي لا يمكن أن تستند لها صفة الإدارة.

(2) وظيفة التخطيط المالي:

تظهر أهمية وظيفة الإدارة في التخطيط المالي كون أن هذا الأخير أداة فعالة لتحسين واستخدام الإمكانيات المادية والوسائل المالية واستخدام عمل العاملين بأقصى درجة من الإنتاجية، فإن اللجوء إلى التخطيط يساعد في تطبيق مبادئ التوفير وعدم الهدر والتبذير أي من أجل زيادة إنتاجية العمل وتخفيض لتكاليف وتوسيع حجم مصادر التراكم واستخدام الحسابات المالية والعينية بصورة عقلانية.¹

(1) وظيفة الرقابة المالية:

لا يحقق التخطيط المالي أهدافه ما لم يكن قد اقترن بنظام رقابي فعال لذلك تعتبر الرقابة المالية من الوظائف الرئيسية للمدير المالي، وتعتبر الرقابة المالية جزءا مكملا للتخطيط المالي، ولا تقف الرقابة عند حد اكتشاف الانحرافات بين نتائج الخطة المالية والتنفيذ الفعلي لها، وإنما تدخل في إطار تصحيح الانحرافات بعد تحديد أسبابها والجهات المسؤولة عنها، ونوعية القرارات الواجب إتباعها.

1 د. حمزة محمود الزبيدي: " الإدارة المالية المتقدمة " الوراق للنشر والتوزيع ' طبعة 2004 ' ص 81/67

الفصل الأول: الإطار النظري للمقررات المالية

(2) وظيفة الرقابة المالية:

لا يحقق التخطيط المالي أهدافه ما لم يكن قد اقترن بنظام رقابي فعال لذلك تعتبر الرقابة المالية من الوظائف الرئيسية للمدير المالي.

وتعتبر الرقابة المالية جزءاً مكملاً للتخطيط المالي، ولا تقف الرقابة عند حد اكتشاف الانحرافات بين نتائج الخطة المالية والتنفيذ الفعلي لها، وإنما تدخل في إطار تصحيح الانحرافات بعد تحديد أسبابها والجهات المسؤولة عنها، ونوعية القرارات الواجب إتباعها.

(3) وظيفة التنظيم المالي:

تمارس الإدارة المالية وظيفة التنظيم المالي كوظيفة منظمة للعملية المالية، ويتم ذلك من خلال رفع كفاءة الأداء المالي وتحقيق الأهداف بصورة أكثر اقتصادية ويقصد بالتنظيم المالي جميع الفعاليات التي تمارسها الإدارة لتحقيق أهدافها المالية.

بالإضافة إلى ذلك فإن وظيفة التنظيم المالي تشمل مسؤولية إعداد التنبؤات المالية وتقييم فاعلية استخدام الأموال في المجالات المختلفة، وبصورة عامة إن تنظيم الوظيفة المالية، يجب أن يكون في المستوى الإداري الأول ويعود سبب ذلك إلى أهمية وخطورة العمليات المالية.¹

1 د. حمزة محمود الزبيدي: "الإدارة المالية المتقدمة" مرجع سابق ص 83/80

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

المطلب الثاني: المدير المالي

ترتبط أنشطة التمويل في الشركات الكبيرة بإحدى القيادات الإدارية العليا مثل نائب الرئيس للتمويل بمساعدة عدد من المديرين في المستويات الأقل وفي هذا الإطار التنظيمي يقوم كلا من المراقب المالي وأمين الخزانة برفع التقارير إلى نائب الرئيس للتمويل، ويقع على عاتق أمين الخزانة ويسمى أيضا المدير المالي مسؤولية إدارة التدفقات النقدية واتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي أو الاستثماري ووضع الخطط المالية ويتولى المراقب المالي مسؤولية الوظيفة المحاسبية والتي تتضمن الضرائب ومحاسبة التكاليف والمحاسبة المالية

فأهم وظيفة للمدير المالي هي خلق قيمة عالية للشركة من خلال أنشطة الإنفاق الاستثماري والتمويل وإدارة السيولة.¹ وتختلف مهام المدير المالي عن مهام المحاسب فالأخير يخصص معظم وقته لتجميع وعرض البيانات المالية، بينما يقوم المدير المالي بتحليل القوائم والتقارير المالية التي أعدها المحاسب والبحث عن المعلومات الإضافية التي تساعد في أداء وظائفه، وبهذا الشكل يتمكن من اتخاذ القرارات على ضوء ما تم تحليله واستخلاصه، وبذلك نجد المحاسب يعمل على تفسير وعرض البيانات الماضية للأداء وما يتعلق بالوضع الحالي، وقد يتطرق إلى المستقبل إن كان ذلك ممكنا، بينما يستخدم المدير المالي هذه المعلومات سواء كانت كما هي أو يعيد تعديلها وتحليلها والتي تعتبر القاعدة الأساسية لاتخاذ القرار المالي ولا يعني ذلك أن المحاسب لا يتخذ أي قرار أو المدير لا يجمع أي بيانات.²

1/2 الدور الأساسي للمدير المالي:

- ✓ التحليل والتخطيط المالي
- ✓ اتخاذ القرارات الاستثمارية
- ✓ تدبير التمويل

والمهنة الأولى تتعلق بالتشغيل الحالي والعمل على تحسين الواقع التشغيلي من خلال التنبؤ والتخطيط المالي بالموازنات التقديرية والمهمة الثانية والثالثة تتعلق بالأنشطة لأي مشروع أو منشأة (الاستثمار، والتمويل، والتشغيل) وبالأحرى يتم

1 د. نهال فريد ود. طارق مصطفى: "الإدارة المالية-مدخل اتخاذ القرارات- دار التعليم الجامعي" الطبعة 2013/2014 ص 23
2 د. عبد الغفار الحنفي: "الإدارة المالية-مدخل اتخاذ القرارات" الطبعة الأولى 2002 ص 19

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

التعبير عن تلك الأنشطة بالقوائم المالية، فمثلاً الميزانية العمومية تعبر عن الاستثمار والتمويل وحساب الأرباح والخسائر يعبر عن التشغيل ومحصلته ربحاً أو خسارة.

أ/ القيام بالتحليل والتخطيط المالي: يهتم هذا النشاط بما يلي:

✓ تحويل المعلومات المالية للشكل الذي يمكن استخدامها لترشيد الحالة المالية للمنظمة.

✓ تقييم الحالة المالية لزيادة أو تقليل الطاقة الإنتاجية للمنظمة.

✓ تحديد الاحتياجات المالية المطلوب زيادتها أو تخفيضها.¹

تعتمد هذه الوظائف على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والقوائم المالية الأخرى للمنظمة وعلى الرغم من أن أهداف الوظائف تعتمد بدرجة كبيرة على التقارير المالية التي تركز على مبدأ الاستحقاق إلا أنه يتم الاعتماد على تقييم التدفقات النقدية للمنظمة لتطوير الخطط وفقاً للتدفق النقدي الكافي والمتاح لدعم واتخاذ أهداف المنظمة.

ب/ اتخاذ القرارات الاستثمارية:

يحدد المدير المالي عند اتخاذه للقرارات الاستثمارية كل من مزيج من حجم الأموال المخصصة لكل الأصول الثابتة والمتداولة، إذا تم تحديد هذا المزيج يجب على المدير المالي أن يؤسس ويحاول أن يقي على مستويات مثالية لكل أصل من الأصول المتداولة، كما يجب أن يقرر أفضل الأصول ومتى تحتاج هذه الأصول لتعديل أو إحلال أو سيولة

ج/ اتخاذ القرارات المالية:

المزيج الأكثر ملائمة للتمويل طويل أو قصير الأجل، الثانية وتحديد مصادر الأموال قصيرة وطويلة الأجل وفق البدائل التمويلية المتاحة تكلفتها وتأثيرها على المدى الطويل.²

1 د. محمد إبراهيم عبد الرحيم: "اقتصاديات الاستثمار....." مرجع سبق ذكره ص 11

2 محمد إبراهيم عبد الرحيم مرجع سابق ص 12

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

المطلب الثالث: التخطيط المالي

يعتبر التخطيط المالي إحدى المسؤوليات الرئيسية للمدير بالمشروع حيث بالإضافة لذلك فإنه يزود المشروع العام الذي يستند عليه التخطيط والرقابة بالمشروع وينقسم التخطيط المالي إلى:

- 1- تخطيط مالي طويل الأجل يكون لتوفير احتياجات المشروع من الأموال لتمويل استثمارات طويلة الأجل.
- 2- تخطيط مالي قصير الأجل ويركز على الميزانية التقديرية النقدية.

التخطيط المالي يعرف أنه: " تنبؤ مستقبلي في التفكير ويكون أساساً مبنياً على تحليل ماضٍ لاستقراء المستقبل ".

للتخطيط فوائد عديدة نذكر منها:

- ✓ الإرشاد وتحديد الاتجاه للأفراد العاملين في المنشأة.
- ✓ إيضاح ماهو متوقع.
- ✓ تسهيل عملية التخطيط.
- ✓ رفع الروح المعنوية للعاملين في المنشأة.¹

قبل أن يباشر المدير المالي بهذه الوظيفة يقوم بالخطوات التالية:

- ✓ تحديد الأهداف وتعريف المشكلة.
- ✓ وضع وتطوير البدائل.
- ✓ تقييم البدائل.
- ✓ اختيار البديل.
- ✓ متابعة القرار وتقييمه.

1 د.أيمن الشنطي ود.عامر شقر: "مقدمة في الإدارة والتحليل المالي" دار البداية-عمان' الطبعة الأولى 2008 'ص207

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

المبحث الثاني: تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

تمهيد:

لقد رأينا في المبحث الأول الإدارة المالية والتخطيط المالي وكنقطة بدء للوصول إلى ما نرغب فيه، أي بداية من وضع خطط ثم العمل على تنفيذها وفقا لسياسات وقواعد نسترشد بها والتي تتبعها المؤسسة، سوف نحاول في هذا المبحث التطرق إلى تحليل الوضع المالي للمؤسسة.

تتوقف عملية التحليل المالي للمؤسسة بتوافر بيانات تحتوي على معلومات مالية ذات قيمة يتم إيصالها إلى مستعمليها أو المهتمين بها، من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

ولقد تناولنا في هذا المبحث الذي جاء تحت عنوان تشخيص الوضع المالي للمؤسسة أهم المدخلات الأساسية للتحليل المالي وقد تمثلت هذه الأخيرة في القوائم المالية التي تعد داخل المنشأة أو المؤسسة، وكما هو معروف أن مدخلات التحليل المالي هي مخرجات النظام المحاسبي والمتمثلة في التقارير المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، وغيرها) وهذا ما سوف نتناوله فيما بعد، حيث تكون هذه القوائم أو التقارير المالية معدة بشكل صحيح وسليم حتى يتم الاعتماد عليها في تحليل وتفسير محتوياتها بغية فهم مضمونها ومعرفة حالة مركز الوحدة الاقتصادية والاستفادة منها في توفير معلومات مناسبة تساعد في ترشيد واتخاذ القرارات.

وسوف يتم تبيان مختلف النسب المالية المستخدمة والتي تساعد على التحليل المالي، حيث خصصنا أربعة مطالب يتم في كل مطلب تحليل كل قائمة على حدا من القوائم المالية المذكورة أعلاه

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

المطلب الأول: القوائم المالية ذات العلاقة بالتحليل

أولاً: ما المقصود بالتحليل المالي؟

يعرف التحليل المالي بأنه عملية معالجة ومنظمة للبيانات المالية المتاحة عن منشأة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات، وتقييم أداء المنشآت التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذا في تشخيص أية مشكلة موجودة -مالية أو تشغيلية- وتوقع ما سوف يكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح البيانات المالي وتقديمها بشكل مختصر وبما يناسب عملية اتخاذ القرارات.¹

وعملية التحليل المالي تتطلب من أجل القيام بها على أحسن وجه معرفة تامة بالمحاسبة والاقتصاد وبالظروف المحيطة بالمنظمة موضوع التحليل وإدارته المختلفة.²

1/ 2 يجب التحليل المالي على سؤالين هامين:

✓ هل الوضعية المالية الحالية للمؤسسة في تحسن أم في تدهور؟

✓ هل هذه الوضعية خطيرة بالنسبة للمؤسسة، والأطراف الأخرى المهتمة؟³

وسوف يكون هذا محور وجوه دراستنا فيما يخص الجانب التطبيقي.

1/ 3 الجهات المهتمة بالتحليل المالي:

 إدارة المؤسسة: تستفيد من التحليل المالي لمعرفة مدى نجاحها في تحقيق السيولة، والربحية ومعرفة وضعها مقارنة مع المؤسسات المنافسة.

 المستثمرون الحاليون والمرقبون: يحتاج المستثمر الحالي إلى معلومات لاتخاذ القرار المناسب بشأن بيع حقوقه الجارية في المؤسسة، أو الاستثمار في حيازتها، بينما المستثمر المرقب يحتاج إلى معلومات كأساس لاتخاذ قرار الاستثمار في تلك المؤسسة.

1 د. مؤيد عيد الرحمان الدوري ودينور الدين أديب أبو زياد: "التحليل المالي باستخدام الحاسوب" دار وائل للنشر 'الطبعة الثانية 2006 ص11

2 عبد الله سنيقي: "أساسيات الإدارة المالية" دار الحكمة للطباعة 'الطبعة الثانية 1999 ص46

3 د. وليد ناجي الحياي: "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي" 'إثراء للنشر والتوزيع-الأردن- 'الطبعة الأولى 2009 ص17

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

الموردون: حيث يستفيدون من الوضع الائتماني للمؤسسة - القدرة على التسديد - وهيكل تمويلها، ودرجة

السيولة لديها، وما مدى قدرتها على السداد في الأجل القصير والطويل، ودرجة ربحيتها.

المقرضون الحاليون والمرتبون: إن القرارات التي يتخذها المقرضون فيما يتعلق بالمؤسسات هي قرارات تتعلق

بالإقراض أو الاستثمار في السندات التي تصدرها تلك المؤسسات، وهذه القرارات تحتاج إلى نفس المعلومات

المالية التي يحتاجها المستثمرون في رؤوس الأموال.¹

¼ أهداف التحليل المالي:

هناك العديد من الأهداف التي يخدمها التحليل المالي نذكر منها:

- ✓ التعرف على حقيقة الوضع المالي للمنشأة.
- ✓ تحديد قدرة المنشأة على حديد دينها وقدرتها على الإقراض.
- ✓ تقييم السياسة المالية والتشغيلية المتبعة.
- ✓ الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
- ✓ التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المنشأة.
- ✓ تقييم جدوى الاستثمار داخل المنشأة.
- ✓ الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.
- ✓ معرفة وضع الشركة ضمن القطاع الذي تعمل فيه.²

1 د.هادي أحمد محمد الصياد: "أهمية التحليل المالي في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات المالية" رسالة جامعية في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 'قسم العلوم الاقتصادية' جامعة الجزائر 'سنة 2010' ص 10

2 د.مؤيد عبد الرحمان الدوري ود.نور الدين أديب أبو زياد: "التحليل باستخدام الحاسوب" مرجع سابق ص 12

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

5/1 أهمية التحليل المالي:

التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمنشأة فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها، حتى يتمكن المدير المالي من وضع الخطط المالية لا بد من معرفة المركز المالي للمنشأة فالخطط المالية يجب أن تتناسب مع القدرات الحالية والمتوقعة للمنشأة، والتحليل المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات منشأته المالية والإدارية.¹

وبشكل عام إن أهمية التحليل المالي في المنشأة تتبع من حقيقة أنه يساعد في تحقيق الأغراض التالية:

✓ معرفة الوضع المالي السائد في المنشأة.

✓ الحكم على صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والبيعية والتخطيط لها.

✓ الاستفادة من اتخاذ القرارات لأغراض أحكام الرقابة الداخلية.²

إذن تتبين أهمية التحليل المالي كونه المنطلق الأساسي للتعرف على وضع المنظمة من حيث القوة والضعف بما يساعد إدارة المنظمة على حسن استغلال مواردها الإنتاجية المتاحة، كما أن التحليل هو الخطوة الأساسية إذ لا بد من القيام بما قبل القيام بعمليات التخطيط والرقابة وقبل الحصول على الأموال اللازمة وقبل عملية الاستثمار.³

6/1 مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي:

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل من نوعين من المصادر الرئيسية "مصادر معلومات داخلية،

ومصادر معلومات خارجية"

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وكذا حسب طبيعة المؤشرات

المطلوبة أي هي مؤشرات كمية أم وصفية.

يمكن حصر مصادر تلك المعلومات كما يلي:

1 د.زياد رمضان ود.محمود خلايلة: "التحليل والتخطيط المالي" الشركة العربية المتحدة 'الطبعة الأولى 2013' ص08.

2 د.زياد رمضان ود.محمود خلايلة: "التحليل والتخطيط المالي" 'مرجع سابق' ص10.

3 د.عبد الله سنيقي: "أساسيات الإدارة المالية" 'مرجع سابق' ص64.

الفصل الأول: الإطار النظري للمقررات المالية

- ✓ البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.
- ✓ تقرير مدقق الحسابات وكذا التقرير الختامي لأغراض مجلس الإدارة.
- ✓ التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التنبؤات المالية.
- ✓ المعلومات الصادرة عن أسواق المال.
- ✓ الصحف والنشرات الاقتصادية والمجلات التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية، ومراكز الأبحاث، ومكاتب الاستثمار.
- ✓ المكاتب الاستشارية.¹

ثانياً: القوائم المالية

رأينا أن التحليل المالي هو دراسة شاملة للمعلومات المالية المحاسبية بهدف معرفة الوضع المالي للمؤسسة، لكن هذا التحليل يتطلب الوثائق والقوائم المالية التي تعتبر مصدر مهم لتوفير المعلومات التي يحتاجها المحلل المالي. حيث تمثل هذه القوائم المالية مخرجات نظام المحاسبة المالية، إذ تظهر هذه القوائم نتيجة أعمال الشركة، وتخضع هذه القوائم للفحص، والتدقيق لأغراض التحليل والوقوف على هذه الأنشطة والفعاليات ومن أهم هذه القوائم مايلي:

1/2 الميزانية: تعرف الميزانية على أنها:

" الجدول المرتب والمقوم لعناصر موجودات ومطالب مؤسسة ما في تاريخ معين "

وبذلك تعطي صورة عن الذمة المالية الحقيقية للمؤسسة.²

تنقسم الميزانية إلى قسمين:

1/1/2 الأصول: هي الموجودات التي تمتلكها المؤسسة سواء كانت مادية أو غير مادية وتضم مجموعتين:

1 محمد مطر: "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني" دار وائل للنشر 'الطبعة الثانية 2006' ص05

2 د.دريد كامل آل شبيب: "مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة" دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 'الطبعة الأولى 2007' ص72/69

الفصل الأول: الإطار النظري للمقررات المالية

مجموعة الأصول الثابتة: وهي التي تبقى في المؤسسة بشكل دائم.

مجموعة الأصول المتداولة: هي العناصر المرتبطة بالنشاط وتضم المخزونات والمتاحات.

2/1/2 الخصوم: هي الالتزامات التي على المؤسسة سواء المساهم بها أو المتروكة من طرف المالكين تحت تصرف

المؤسسة بصفة دائمة، كما تضم الخصومات التي تعاقدت عليها المؤسسة إثر علاقتها مع الغير، وتتضمن الخصوم

العناصر التالية:

الأموال الخاصة: هي ديون مالكي المؤسسة (القيمة المحاسبية للمؤسسة).

أموال خاصة أخرى: ديون خاصة.

مؤهلات المخاطر والتكاليف: ديون مختلفة.

ديون اتجاه الأطراف الخارجية: هي القروض المصرفية وحقوق السحب على المكشوف التي تمنحها البنوك

للمؤسسة والقروض القصيرة الأجل التي تتمثل في القروض التي قُدمت لها.¹

وعليه الميزانية تأخذ الصورة التالي:

الجدول رقم: 01.01 يوضح قائمة المركز المالي

¹ د. سعيد السلمي: "مؤشرات التحليل المالي" دار الغريب للطباعة والنشر، الطبعة 1999، ص 32/31.

الفصل الأول: الإطار النظري للمقررات المالية

المبالغ	الخصوم	ر.ح	ق. المحاسبية الصافية	الإهلاك	القيمة الإجمالية	الأصول	ر.ح
	<u>أموال خاصة</u>	01				<u>الأصول غير المتداولة</u>	02
	<u>خصوم غير متداولة</u>					قيم معنوية	
						قيم مادية	
						ق. ثابتة مالية	
	<u>خصوم متداولة</u>					<u>الأصول المتداولة</u>	
						مخزونات	03
						حسابات الغير	04
						حسابات مالية	05
	المجموع					المجموع	

المصدر: د. دريد كامل آل شبيب: "مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة" ص72

2/2 جدول الدخل: يضم هذا الجدول كل التكاليف والإيرادات الخاصة بالدورة، والفرق بينها يعطي نتيجة الدورة،

ولتبسيط كيفية تشكيل نتيجة الدورة وماهي العناصر المؤثرة فيها.¹

جدول رقم: 02.01 يبين قائمة الدخل حسب الطبيعة

1 د. أسامة عزمي سلام وآخرون: "الإدارة المالية" دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 'الطبعة الأولى 2007' ص76.

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

المبالغ		البيان	رقم الحساب
دائن	مدين		
		المبيعات من البضائع	70
		تغير المخزون	72
		الإنتاج المثبت	73
		إعانات الاستغلال	74
		المبيعات من المنتجات الوسيطة	702
		مبيعات الدراسات	705
		إنتاج السنة المالية	(1)
		المشتريات المستهلكة	60
		مشتريات غير مخزنة	607
		خدمات خارجية	61
		أقساط التأمينات	616
		خدمات خارجية أخرى	62
		الإشهار	623
		استهلاك السنة المالية	(2)
		القيمة المضافة للاستغلال	(2-1)=(3)
		أعباء المستخدمين	63
		ضرائب ورسوم	64
		الفائض الإجمالي للاستغلال	(64+63)-3=(4)

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

	المنتجات التشغيلية الأخرى	75
	إعانات الاستثمار	754
	الأعباء التشغيلية الأخرى	65
	الغرامات والعقوبات	656
	مخصصات الإهلاك	68
	استرجاع على خسائر القيمة	78
	استرجاع استغلال خسائر القيمة	785
	النتيجة التشغيلية	(5)=(78+75+4)-(68+65)
	المنتجات المالية	76
	أرباح الصرف	766
	أعباء مالية	66
	النتيجة المالية	(6)=(76-66)
	النتيجة العادية قبل الضريبة	(7)=(6+5)
	الضرائب الواجب دفعها	(8)
	النتيجة العادية	(9)=(8-7)
	نواتج غير عادية	77
	أعباء غير عادية	67
	النتيجة غير العادية	(77-67)
	النتيجة الصافية	10

المصدر: د. أسامة عزمي سلام وآخرون: "الإدارة المالية" ص 77.

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

ثالثاً: الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية

حتى تكون المعلومة التي تحتويها التقارير والقوائم المالية مفيدة لا بد أن تمتاز بخصائص نوعية محددة أهمها:

✚ والملائمة والوثوق:

لكي تكون المعلومة ملائمة لا بد أن ترتبط بالهدف أو الغرض المطلوب تحقيقه وتُحدث اختلافاً في القرار الذي سيتخذه المهتم بتلك المعلومة، وهكذا كلما كانت المعلومات تتمتع بالملائمة والوثوق والقابلية للمقارنة والتحقق وعدم التحيز كانت أقدر على منح مستخدميها الثقة والأمان.

ولكي تكون المعلومة ملائمة يجب أن تتوافر فيها الخصائص الفرعية الآتية:

- ✓ **التوقيت المناسب:** أي أن تكون المعلومة بمتناول صانع القرار قبل أن تفقد مقدرتها على التأثير في القرار.
- ✓ **القدرة التنبؤية:** لأن مستعمل المعلومة المحاسبية يمارس نوعاً من التنبؤ عند اتخاذه لقراره، لذلك فإن المعلومة المحاسبية التي تكون لها أكبر قدرة تنبؤية هي أكثر ملائمة لمستخدمي المعلومات.
- ✓ **التغذية المرتدة:** أي مقدرة المعلومة التي توفرها نظم المعلومات المحاسبية على تصحيح التوقعات السابقة، وذلك بمقارنة نتائج التنفيذ الفعلي والنتائج المخططة لاتخاذ الإجراءات المصححة.¹

✚ الوثوق:

والمقصود بها أن تكون المعلومة خالية من الأخطاء والتحيز، ومن ثم فإن مستخدم المعلومات المحاسبية يصبح واثقاً منها ويستطيع الاعتماد عليها ويتحقق ذلك من خلال توافر الخصائص التالية:

- ✓ **القابلية للتحقق:** أي أنه إذا قام أشخاص مؤهلون بفحص البيانات نفسها أو السجلات فإنهم يتوصلون إلى نتائج متطابقة، وقد يُسمح ببعض الاختلاف لكن في حدود معقولة، ذلك يعني أن المعلومات يجب أن تكون خالية من التحيز والأخطاء.

¹ د. عبد الرحمن المرعي: "دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، 2006، المجلد 22، ص 189

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

✓ **عدم التحيز:** أي أن تكون المعلومات حيادية وليست مختارة أو مجهزة أو وضعت لتخدم أحد المستخدمين المفضلين على المستخدمين الآخرين.

الصدق أو الأمانة في عرض المعلومة المحاسبية:

حتى تكون المعلومة بشكل صادق يجب إما أن تصور الأحداث والعمليات التي تحصل بمحتواها الصادق أو يمكن أن تصور الأحداث بشكل معقول، ذلك يعني أن الميزانية يجب أن تعكس وبشكل صادق جميع العمليات والأحداث التي تخلق الأصول، والالتزامات، وحقوق ملكية المنشأة بتاريخ التقرير عنها والتي تحقق متطلبات الاعتراف المحاسبي.

القابلية للمقارنة:

إمكانية مقارنة المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية مع المنشآت المماثلة ومع فترات مالية مختلفة للمنشأة نفسها، علماً أن لمبدأ الثبات في استخدام السياسات والإجراءات المحاسبية من دورة إلى أخرى أثراً كبيراً في كفاءة خاصية قابلية المقارنة.

القابلية للفهم:

حتى يتحقق للمعلومة الاستجابة المطلوبة، يجب أن تقدّم في شكل وبطريقة يمكن للمستخدمين منها بسهولة، لا أن تكون مجرد توصيل أرقام وعبارات عن نشاط المنشأة، ذلك أن المعلومة التي تأخذ شكلاً غير مألوف يكون احتمال تجاهلها أو عدم إمكانية ترجمتها إلى معنى ومفهوم كبير.¹

المطلب الثاني: التحليل من منظور السيولة

يتمثل الهدف من هذا التحليل تشخيص خطر الإفلاس المالي، أو بمعنى أدق خطر اللاسيولة *illiquidity* وعدم القدرة على التسديد *insolvalité* على المدى القصير.

وقبل الدخول في تفاصيل أدوات التحليل من هذا المنظور، نحاول تقديم معاني بعض المصطلحات المعتمدة وهي:

1 عبد الرحمان المرعي: "دور المعلومات المحاسبية....." مرجع سابق ص192

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

السيولة: تعني مدى احتفاظ الإدارة المالية للمؤسسة بجزء من موجوداتها في شكل نقد سائل وبدون كلفة، وذلك في الزمن المطلوب وبالسرعة اللازمة، وبمقدار يفي لمواصلة عمليات الاستغلال، ومواجهة الظروف المختلفة، أو هي درجة سهولة تحويل أصل ما إلى نقود، ودرجة سيولة المؤسسة، بهذا المعنى تبين قدرتها على مواجهة نفقاتها بسرعة وبذلك يطمئن الدائنون وتتجنب المؤسسة الإفلاس.

القابلية الإيفائية أو القدرة على التسديد: أي قدرة الإدارة بالوفاء بالالتزامات المستحقة بتواريخ استحقاقها.¹

النسب المستعملة في التحليل من منظور السيولة-استحقاق

ينظر إلى التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية - قائمة المركز المالي، جدول الدخل - إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار، وتشكل النسب المالية الجانب الهام في عملية التحليل .

فالنسب المالية هي علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا اقترن بنسبة أخرى مماثلة، وتسمى بالنسبة المرجعية.²

والغاية من هذه النسب في ظل هذا المنظور هو قياس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزاماتها في المدى القصير وفي موعد استحقاقها وبدون تحمل خسائر ومن بين هذه النسب مايلي:

(1) نسب التداول: أو نسب السيولة العامة

وهي الأكثر نسب شيوعاً لقياس سيولة المنشأة وتوضح هذه النسب مقدار الموارد المتاحة في الأجل القصير لخدمة ديون الشركة أو المؤسسة القصيرة الأجل، لذلك فهي تؤشر هامش الأمان من خلال قدرة الموجودات المتداولة على تغطية المطلوبات المتداولة، وارتفاع هذه النسب هو مؤشر جيّد لسيولة المؤسسة، وتحسب وفق العلاقة التالية:³

● **نسب التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة**

(2) **نسب التداول السريعة: أو ما يسمى بالنسب الخزينة العامة**

1 د. حمزة محمود الزبيدي: "التحليل المالي تقديم الأداء و التنبؤ بالفشل" مؤسسة الوراق عمان 2000 ص 91.

2 د. عبد الغفار الحنفي: "الإدارة المالية -مدخل اتخاذ القرارات-" مرجع سبق ذكره ص 79

3 د. عدنان تايه النعيمي ود. أرشد فؤاد التميمي: " التحليل والتخطيط المالي " دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الطبعة العربية 2008 ص 85

الفصل الأول: الإطار النظري للمقررات المالية

يتم حساب هذه النسب بطرح المخزون من الأصول المتداولة ثم قسمة الناتج على الخصوم المتداولة لأن المخزون يعتبر أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة، وتكمن أهمية هذه النسبة في حقيقة أنها تقيس قدرة المشروع على سداد الالتزامات القصيرة الأجل دون الالتجاء إلى بيع المخزون.

أو بمعنى آخر هل تكفي النقديات وحسابات الغير في تغطية الديون القصيرة الأجل دون المساس بالمخزون خاصة في حالة المخزون الذي يستغرق مدة طويلة في تصريفه.

وتحسب وفق العلاقة التالية:¹

$$\bullet \quad \text{نسب السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

(3) نسب السيولة الحالية: أو الخزينة الفورية

توضح هذه النسبة مقدار النقديات المتاحة لدى المؤسسة بمقابلة الالتزامات القصيرة الأجل

نسبتها على الأقل (0,3).²

$$\bullet \quad \text{نسب السيولة} = \text{النقديات} / \text{الخصوم المتداولة}$$

$$(4) \quad \text{نسب سيولة الأصول}$$

وتحسب على النحو التالي:

$$\bullet \quad \text{سيولة الأصول} = \text{الأصول المتداولة} / \text{مجموع الأصول}^3$$

1 د.محمد صالح الحناوي: "الإدارة المالي والتمويل" الدار الجامعية 'جامعة الإسكندرية' 1995 ص'41

2 د.نهال فريد ود.طارق مصطفى: "الإدارة المالية -ندخل اتخاذ القرارات-" 'مرجع سبق ذكره' ص'294

3 د.محمد إبراهيم عبد الرحيم: "اقتصاديات الاستثمار....." 'مرع سبق ذكره' ص'140

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

المطلب الثالث: التحليل من المنظور الوظيفي

لقد أصبح بقاء المنظمة في ميدان الأعمال والنمو الاقتصادي للدولة، ويتوقف إلى حد كبير على كفاءة أداء الوظيفة المالية وقدرتها على مواجهة التحديات .

إن مفهوم الوظيفة المالية ليس مجرد وظيفة تختص بإجراءات تدبير الموارد المالية اللازمة لاتخاذ القرارات في مجال الاستثمار والتمويل كما كان عليه الحال في مستهل القرن الماضي وقبل انتهاء الخمسينات بل أضيفت مهمتان إضافيتان للوظيفة المالية، يعتبران من مستلزمات عملية اتخاذ القرارات، المهمة الأولى هي القيام بالتخطيط المالي للتعرف على ما سوف تكون عليه الأوضاع في المستقبل وذلك قبل اتخاذ القرار، أما المهمة الثانية تمثلت في تنمية بعض المعايير الرقابية للوقوف على حقيقة المركز المالي للمؤسسة وللحكم على مدى سلامة القرارات التي تم اتخاذها بالفعل.¹

أدوات التحليل المالي الوظيفي:

إضافة إلى محاولة المحافظة على التوازن المالي، أوكلت للوظيفة المالية مهمة خلق الهوامش، وتحقيق مردودية كافية مع ضرورة المحافظة على التوازنات المالية الأساسية، لضمان تلك التوازنات نستعمل الميزانية الوظيفية. le billon fonctionnelle

1 / 2 الميزانية الوظيفية:

هي ميزانية محاسبية معدلة تحتاجها المؤسسة في إطار التحليل المالي السنوي، إذ يتم عن طريقها ترتيب عناصر الأصول والخصوم حسب الاستعمال أي حسب وظيفة الكل إلى عناصر ثابتة وأخرى متداولة. للتذكير فإن الميزانية المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي scf تأخذ بعين الاعتبار المعيار الوظيفي في تصنيف عناصر الأصول والخصوم.

لقد تخلت الميزانية الوظيفية عن مبدأ السيولة والاستحقاق في ترتيب عناصرها، حيث رتبت عناصر الأصول والخصوم تبعاً لوظيفة كل عنصر، وذلك فيما إذ كان ينتمي إلى وظيفة الاستغلال أو وظيفة الاستثمار، أو وظيفة التمويل²

¹ مليكة زغيب وميلود بوشنقير: " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد" ديوان المطبوعات الجامعية 'الجزائر 2010' ص64.

² مليكة زغيب وميلود بوشنقير: " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد" مرجع سابق ص65.

الفصل الأول: الإطار النظري للمقررات المالية

يمكن التطرق إلى أهم التغيرات التي تطرأ ضمن شكل الميزانية الوظيفية المفصل والذي يظهر على النحو التالي:

الشكل رقم: 01.01 يبين كيفية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية الوظيفية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
--	الموارد الثابتة	--	الاستخدامات الثابتة
	<ul style="list-style-type: none"> - الأموال الخاصة - التمويل الذاتي - نتيجة الدورة المضافة إلى الاحتياطات 		<ul style="list-style-type: none"> - القيم المعنوية - القيم المادية - تقييدات أخرى
	<ul style="list-style-type: none"> - ح/ 164: اقتراضات لدى مؤسسة القرض ديون مالية 		<ul style="list-style-type: none"> - قيم ثابتة مالية مثل: - سندات المساهمة - الكفالات المدفوعة
--	الخصوم المتداولة	--	الأصول المتداولة
	<ul style="list-style-type: none"> - كل الديون التي تمول دورة الاستغلال وتسمح بمزاولة نشاط المؤسسة العادي 		<ul style="list-style-type: none"> - حسابات المخزونات - كل ما هو حسابات الغير التي تدخل في الاستغلال
	<ul style="list-style-type: none"> - ح/ 16884: فوائد على اقتراضات لدى مؤسسة القرض - ح/ 444: ضرائب على النتائج - حسابات الغير الأخرى - مثل: منتجات المعاينة سابقا 		<ul style="list-style-type: none"> - حسابات مالية أهمها: - سندات التوظيف - حسابات الغير مثل: - ح/ مصاريف المعاينة سابقا

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

نقديات المؤسسة مثل: البنك والصندوق	خزينة الأصول	ح/519: المساهمات المصرفية الجارية	خزينة الأصول
مجموع الميزانية	مجموع الميزانية		

المصدر: مليكه زغيب وميلود بوشنقىر: "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد" ص 65.

وللمساعدة في إعداد الميزانية نستعمل جداول ترتيب حسابات الأصول والخصوم والتي تظهر على الشكل التالي:

جدول رقم: 01.02 إعادة ترتيب عناصر الأصول والخصوم

جانب الأصول: 

الأصول المتداولة	الاستخدامات الثابتة		المبالغ	الأصول
	داخلى الاستغلال	خارج الاستغلال		
				كل حسابات الأصول
-----	-----	-----	-----	المجموع

جانب الخصوم: 

الموارد المتداولة	الموارد الثابتة		المبالغ	الخصوم
	داخلى الاستغلال	خارج الاستغلال		
				كل حسابات الخصوم + التمويل الذاتى
-----	-----	-----	-----	المجموع

المصدر: مليكه زغيب وميلود بوشنقىر: "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد" ص 65.

الفصل الأول: الإطار النظري للمقدرات المالية

وبالتالي يظهر الشكل المختصر للميزانية الوظيفية كما يلي:

الجدول رقم: 02.02 يوضح الميزانية الوظيفية المختصرة

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
-----	<u>الموارد الثابتة:</u> التمويل الخاص ديون مالية	-----	<u>الاستخدامات الثابتة:</u> داخل الاستغلال خارج الاستغلال
-----	<u>الخصوم المتداولة:</u> داخل الاستغلال خارج الاستغلال خزينة الخصوم	-----	<u>الأصول المتداولة:</u> داخل الاستغلال خارج الاستغلال خزينة الأصول
-----	المجموع	-----	المجموع

المصدر: مليكة زغيب وميلود بوشنقير: "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد" ص 65.

3/1 تحليل الميزانية الوظيفية analyse financière

بعد الحصول على الميزانية الوظيفية المختصرة لابد من تحليلها، حيث قمنا بتحليل هذه الميزانية على ثلاث مستويات هي كالتالي:

المستوى الأول للتحليل: جدول التوازن المالي

هو جدول من خلاله يمكننا حساب أهم مؤشرات التوازن على مستوى الميزانية الوظيفية المساعدة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وهذه المؤشرات تمثلت في:¹

¹ Pierre canson: " la gestion financière de l'entreprise ", 5ème édition donoud paris 1979, P185.

الفصل الأول: الإطار النظري للمقررات المالية

رأس المال العامل الإجمالي (FRNg) ، احتياجات رأس المال العامل (BFRg) ، الخزينة الصافية (TNg) ¹

1) رأس المال العامل الإجمالي:

يمكن تعريفه وباختصار على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاستخدامات المستقرة باستخدام الموارد الدائمة، والموجه لتمويل استخدامات الاستغلال، والذي يحسب بإجراء الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة، ويعبر عن التوازن المالي طويل الأجل وكذا قدرة المؤسسة على تمويل الاستثمارات.

• رأس المال العامل الإجمالي = الموارد الثابتة / الاستعمالات الثابتة

2) احتياجات رأس المال العامل:

وتدرس هذه الاحتياجات في المدى القصير وذلك باعتبار الديون القصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) ما لم يكن موعد استحقاقها موارد لدورة الاستغلال والأصول المتداولة ما لم تتحول إلى سيولة تسمى احتياجات لدورة الاستغلال، والهدف هنا هو الاستعانة بالموارد المالية لتنشيط الدورة وذلك بملائمة استحقاقية الموارد وسيولة الاحتياجات، وتحسب بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال ويعبر عن التوازن المالي على مستوى عناصر الاستغلال.²

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل للاستغلال + احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

حيث:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

¹ Nacer Eddine Sadi : « analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes françaises et internationales » , l'harmattan , paris , France ,2009 ,p66.

² د. إلياس بن ساسي ود. يوسف القرشي: "التسيير المالي-الإدارة المالية- " نفس المرجع ص 61

الفصل الأول: الإطار النظري للمقررات المالية

3) الخزينة الصافية :

وهي تمثل الفرق بين خزينة الأصول وخزينة الخصوم من خلالها يمكن معرفة ما إذ كانت أموال الخزينة كافية لمواجهة المشاكل المفاجئة أي هل هي بالحجم المطلوب أم لا ؟. أي هل هي تعبر عن التوازن الإجمالي للمؤسسة؟

$$\bullet \text{ الخزينة الصافية} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}^1$$

$$\bullet \text{ أو: } \underline{\text{الخزينة الصافية}} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{احتياجات رأس المال العامل}^2$$

وبالتالي يكون شكل جدول التوازن المالي على النحو التالي:

جدول رقم: 01.03 يوضح جدول التوازن المالي

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
	الموارد الثابتة		الاستخدامات الثابتة
	رأس المال العامل الإجمالي (-)		رأس المال العامل الإجمالي (+)
	أكبر مبلغ		أكبر مبلغ
	الخصوم المتداولة للاستغلال		الأصول المتداولة للاستغلال
	احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (+)		احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (-)
	أكبر مبلغ		أكبر مبلغ
	الخصوم المتداولة خارج الاستغلال		الأصول المتداولة خارج الاستغلال
	احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (+)		احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (-)
	أكبر مبلغ		أكبر مبلغ
	خزينة الخصوم		خزينة الأصول

1 د. إلياس بن ساسي ودي يوسف القريشي: "التسيير المالي-الإدارة المالية-" مرجع سابق ص62

2 أ. محمد نجيب دبابش وأ. طارق قدوري: "دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ملتقى وطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة الوادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يومي 05-06/2013 ص08 .

الفصل الأول: الإطار النظري للمقررات المالية

الخزينة الصافية (-)	الخزينة الصافية (+)
أكبر مبلغ	أكبر مبلغ
مجموع الميزانية	مجموع الميزانية

المصدر: د. إلياس بن ساسي ود. يوسف القريشي: "التسيير المالي-الإدارة المالية"- ص 62.

المستوى الثاني للتحليل: النسب المرتبطة بالتحليل الوظيفي

لا يمكن دراسة وتحليل عناصر الميزانية وحدها بصفة ساكنة، إذ لا بد من دراستها من خلال خلق علاقة بينها، وذلك من أجل معرفة الوزن الحقيقي لكل منها، وهذا يقتضي القيام بالتحليل المالي، عن طريق النسب التي من شأنها أن تعكس الوضعية المالية للمؤسسة¹.

أهم نسب الهيكلية المالية على مستوى الميزانية الوظيفية مايلي:

✓ نسب تغطية الاستخدامات الثابتة:

هذه النسبة تبين مدى تغطية الموارد الثابتة للاستخدامات الثابتة إذ يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد وتحسب وفق العلاقة التالية:

● نسبة تغطية الاستخدامات الثابتة = الموارد الثابتة / الاستخدامات الثابتة < 1

يوجد حالة واحدة تكون فيها هذه النسبة تساوي الواحد وتكون جيّدة بالنسبة للمؤسسة، إذا كانت احتياجات رأس المال العامل للاستغلال سالبة والخزينة موجبة بحجمها المطلوب.

✓ نسبة تغطية الأموال المستثمرة:

¹ د. محمد أحمد العظمة ود. يوسف عوض العادلي: " المحاسبة المالية "، المجلد الثاني، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع الكويت 1986، ص 667.

الفصل الأول: الإطار النظري للمقررات المالية

لا بد أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد وأكبر من نسبة تغطية الاستخدامات الثابتة كي تعكس هيكل مالي جيد للمؤسسة، لأنها تعكس مدى تغطية الموارد الثابتة للأموال المستثمرة والتي تتمثل في مجموعة الاستخدامات الثابتة واحتياجات رأس المال العامل للاستغلال وتحسب وفق العلاقة التالي:

$$\bullet \text{ نسبة تغطية الأموال المستثمرة} = \frac{\text{الموارد الثابتة}}{\text{الأموال المستثمرة}} < 1$$

✓ نسبة الاستدانة المالية:

تبين مدى استقلالية المؤسسة عن بنكها الذي تتعامل معه وتحسب كآتي:

$$\bullet \text{ نسبة الاستدانة المالية} = \frac{\text{الاستدانة المالية}}{\text{التمويل الخاص}} < 0,5$$

حيث أن:

$$\checkmark \text{ الاستدانة المالية} = \text{الديون المالية} + \text{خزينة الخصوم}$$

$$\checkmark \text{ الأموال المستثمرة} = \text{الاستعمالات الثابتة} + \text{رأس المال العامل للاستغلال}$$

المستوى الثالث للتحليل: نسب دوران المخزون والسياسة التجارية للمؤسسة

I. نسب دوران المخزون:

✓ معدل دوران المخزون: يوفر هذا المعدل معلومات عن مقدار الموارد المطلوبة لإسناد مستوى معين من التشغيل، وعليه فإن هذا المعدل هو وسيلة للرقابة ويوفر نفاذية على المخزون غير المستعمل، الأصل في احتساب هذا الدوران هو الاعتماد على كلفة المبيعات لأن المخزون يقيم بالكلفة التاريخية وليس على أساس سعر البيع.

ويتم احتساب هذا المعدل على النحو التالي:

$$\bullet \text{ معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{المخزون المتوسط}}$$

حيث أن:

$$\checkmark \text{ تكلفة البضاعة المباعة} = \text{مخزون أول مدة} + \text{مشتريات السنة} - \text{مخزون آخر مدة}$$

1 د. محمد أحمد العظمة ود. يوسف عوض العادلي: " المحاسبة المالية " ، مرجع سابق ص 168.
2 د. محمد أحمد العظمة ود. يوسف عوض العادلي: " المحاسبة المالية " ، مرجع سابق ص 168.

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

$$\checkmark \text{ المخزون المتوسط} = (\text{مخزون بداية المدة} + \text{مخزون نهاية المدة}) / 2$$

$$\checkmark \text{ مدة البيع: أو المدة المتوسطة للمخزون}$$

هي المدة التي يبقى بها المخزون قائماً لحين بيعه أي متوسط فترة التخزين وكلما قلت الفترة كان ذلك أفضل بالنسبة للمؤسسة، لأن ذلك يساهم في تقليل تكاليف التخزين، وكذا تحسين سيولة المؤسسة.¹

أو بعبارة أخرى معرفة عدد الأيام التي تحتاجها المؤسسة لبيع ما يوجد لديها من بضاعة وتحويلها إلى حسابات مدينة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\bullet \text{ المدة المتوسطة للمخزون} = 360 / \text{سرعة دوران المخزون}^2$$

II. السياسة التجارية للمؤسسة:

$$\checkmark \text{ معدل دوران المدينين (العملاء):}$$

هذه النسبة توضح مدى كفاءة عملية التحصيل ومتابعة ديون العملاء في المؤسسة، أي تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لربائنها حتى يسددوا ما عليهم وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{سرعة دوران المدينين} = \text{مبيعات السنة} / \text{المبلغ المتوسط للعملاء}$$

حيث أن:

$$\bullet \text{ المبلغ المتوسط للعملاء} = (\text{مبلغ العملاء وأوراق القبض أول مدة}) + (\text{مبلغ العملاء وأوراق القبض نهاية المدة}) / 2$$

3

$$\checkmark \text{ معدل فترة التحصيل:}$$

نقصد بها المدة الزمنية التي على المؤسسة انتظارها لتحصيل مبيعاتها الآجلة (ديون) وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\bullet \text{ المدة المتوسطة للعملاء} = 360 / \text{سرعة دوران العملاء}$$

1 د. أيمن الشنطي ود. عامر شقر: "مقدمة في الإدارة والتحليل المالي" مرجع سابق ص 169.

2 . منير شاكر محمد وآخرون: "التحليل المالي-مدخل صناعة القرارات" دار وائل للنشر 'الطبعة الثانية 2005' ص 77 .

3 وليد ناجي الحياي: "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي" 'إثراء للنشر والتوزيع-عمان- 'الطبعة الأولى 2009' ص 67

الفصل الأول: الإطار النظري للمقررات المالية

أو:

• المدة المتوسطة للعملاء = إجمالي حسابات المدينين / متوسط المبيعات اليومية

حيث أن:

• متوسط المبيعات اليومية = المبيعات السنوية / 360

إذا كانت الفترة كبيرة فهو مؤشر غير جيّد لأنه قد يضيع على المؤسسة فرصة الاستفادة من هذه الأموال وربما قد يؤدي بها إلى الإقراض وتحمل فوائد إضافية¹

✓ معدل دوران الدائنين (الموردين):

ويقاس هذا المعدل مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع والشراء لذا كلما انخفض هذا المعدل وزاد عن فترة التسديد، كلما كان هذا مؤشر على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المؤسسة وتحسب كآتي:

• سرعة دوران الدائنين = مشتريات السنة / المبلغ المتوسط للدائنين

حيث أن:

• المبلغ المتوسط للدائنين = (مبلغ الموردين وأوراق الدفع أول مدة + مبلغ الموردين وأوراق الدفع آخر مدة) / 2

✓ معدل فترة التسديد:

هي الفترة التي يمنحها المورد للمؤسسة لتسديد ما عليها، وطول هذه الفترة لصالح المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

• المدة المتوسطة للموردين = 360 / سرعة دوران الموردين²

أو:

• المدة المتوسطة = إجمالي حسابات الدائنين / متوسط المشتريات السنوية

حيث أن: متوسط المشتريات السنوية = المشتريات السنوية / 360

1 د. عبد الرحمن توفيق: "التحليل المالي وترشيد قرارات الاستثمار" المناهج التدريجية المتكاملة ..بميك' الطبعة 2014 ص' 41/40.
2 د.نعيم نمر داوود: "التحليل المالي-دراسة نظرية تطبيقية- " دار البداية ناشرون وموزعون' الطبعة الأولى 2012 ص' 65.

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

المطلب الرابع: تحليل قائمة الدخل

رأينا فيما سبق أنه من بين القوائم المالية التي تساعد في عملية تحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، قائمة الدخل هذه القائمة من خلالها يمكن توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها الوحدة خلال فترة زمنية معينة.

تحليل عناصر قائمة الدخل:

✚ إنتاج السنة المالية: إن رقم الأعمال رغم أنه مؤشر عن حجم النشاط التجاري للمؤسسة لكنه لا يعطي تصور صحيح لذلك، ففي حالة ما كان هناك فارق كبير بين الإنتاج والمبيعات ينتج عنه تغيرات في المخزون مرتفعة أو أن يكون عنه إنتاج ثابت مرتفع

$$\checkmark (1) = 70/ح + 72/ح + 73/ح + 74/ح + 702/ح + 705/ح$$

لذلك فإن إنتاج الدورة يعطينا تصور حسن عن النشاط الحقيقي للمؤسسة.¹

✚ القيمة المضافة: هي معيار لقياس نمو المؤسسة خاصة أن رقم الأعمال لا يعبر عن النمو الحقيقي في حالة ما يكون قد نتج عن ارتفاع الأسعار مثلاً.

$$\checkmark (3) = (1) - (2)$$

$$\checkmark (2) = 60/ح + 607/ح + 61/ح + 616/ح + 62/ح + 623/ح$$

يمكننا احتساب بعض النسب تتعلق بالقيمة المضافة وهي على النحو التالي:

● القيمة المضافة / رقم الأعمال

هذه النسبة تبين مدى اندماج المؤسسة في النشاط التجاري، أي مدى خلق الثروة من المبيعات.

● القيمة المضافة / إنتاج السنة المالية

1 د. شعيب شنوف: "التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية" المملكة الأردنية الهاشمية-عمان- الطبعة الأولى 2012 ص 148/149

الفصل الأول: الإطار النظري للمقررات المالية

تدل هذه النسبة على معيار لتكامل المؤسسة حيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على أن المؤسسة تقوم بمختلف مراحل الإنتاج بنفسها أي بدءاً من المادة الأولية إلى المنتج النهائي.¹

✚ **الفائض الإجمالي للاستغلال:** يلعب دوراً هاماً لدراسة مردودية المؤسسة فهو يحتل مركز الوسط في جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

$$\checkmark (4) = (3) - (ح/63 + ح/64)^2$$

ويستخدم هذا الفائض في التحليل المالي كما يلي:

- يسمح بقياس الفعالية الاقتصادية للمؤسسة المتعلقة بالنشاط التجاري؛ والصناعي؛ والخدمي.
- يعتبر مؤشر مستقل عن السياسة المالية المعتمدة من طرف المؤسسة فهو يحسب قبل إدخال المصاريف المالية.

✚ **النتيجة المالية:** إن النتيجة المالية هي عبارة عن حاصل الإيرادات المالية مطروح منها الإيرادات المالية، الهدف منها معرفة أثر السوق والمحيط المالي على نتيجة المؤسسة.³

$$\checkmark (6) = ح/76 - ح/66$$

حيث تسمح هذه النسبة بقياس:

- مدى مساهمة النتيجة المالية في نتيجة الدورة قبل الضريبة وذلك من خلال احتساب النسبة التالية:
- ✓ **النتيجة المالية / نتيجة الدورة:** أي نسبة المساهمة بالإضافة إلى أثر تغيير سعر الصرف على المؤسسة.
- مدى مساهمة عمليات السوق المالي في النشاط الإجمالي للمؤسسة.⁴

✚ **النتيجة قبل الضريبة:** هي عبارة عن النتيجة التشغيلية مضافاً إليها النتيجة المالية وهي عبارة عن مؤشر للنشاط الاقتصادي والمالي للمؤسسة بعيداً عن النشاطات الاستثنائية.

$$\checkmark (7) = (5) + (6)$$

1 د. شعيب شنوف: "التحليل المالي الحديث" مرجع سابق ص 151

2 Christian Hoarau: "Maitriser le diagnostic financier", groupe revue fiduciaire, 2^e édition, paris 2001, p83/84.

3 د. شعيب شنوف: "التحليل المالي الحديث" مرجع سابق ص 151

4 د. شعيب شنوف: "التحليل المالي الحديث" مرجع سابق ص 152

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

$$\checkmark (5) = (4) + 75/ح + 78/ح - 65/ح - 68/ح$$

هنا يمكن احتساب نسب المردودية التالية:

● المردودية التجارية: النتيجة / المبيعات أي

النتيجة العادية قبل الضريبة أو النتيجة العملياتية / حجم المبيعات هذه النسبة تمثل العائد الذي حققته المؤسسة عن نشاطها التجاري.

● المردودية الاقتصادية: النتيجة / مجموع الأصول أي

النتيجة الصافية أو نتيجة الاستغلال / مج الأصول، أما إذا كانت النتيجة قبل الضريبة هي تعني ما حققته المؤسسة عن أصولها، وهذا النوع من المردودية ينصب عليه اهتمام المؤسسة.¹

● الإنتاجية المادية: الكمية / عدد العمال هي تعبر عن ما أنتجه كل عامل

● إنتاجية الأصول: القيمة المضافة / مجموع الخصوم.²

✚ النتيجة الصافية للدورة: وهي كل من النتيجة العادية والنتيجة الاستثنائية هذه الأخيرة تشمل كل الإيرادات

والمصاريف الاستثنائية للدورة .

$$\checkmark (10) = \text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} \pm \text{النتيجة غير العادية}$$

$$\checkmark (9) = (8) - (7)$$

$$\checkmark (8) = (7) \times \text{معدل الضريبة.}$$

¹ Alain Capiez : "élément de gestion financière", Masson, 4 Ed, 1994, p121.

² د. شعيب شنوف: "التحليل المالي الحديث" مرجع سابق ص 154

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

المبحث الثالث: المسار المالي للمؤسسة

تمهيد:

هأنح الآن نعرض لكم الشق الثاني الذي يساعدنا على معرفة الوضع الحقيقي والحالي للأداء المالي داخل المؤسسة، وكذا المستقبلي من خلال عرض نموذج Edward Altman.

وحتى تقوم الخطة التنفيذية للمنشأة على أحسن وجه وكما هو مخطط له من قبل المدراء، رأينا أنه من الضروري تبيان العراقيل التي قد تواجهها المنشأة في المستقبل، أو ما يسمى بالانحرافات والوقوف على أهم أسباب قيامها، وكذا كيفية مواجهتها، والعمل على تصحيحها.

كما قدمنا في هذا المبحث أهم تقارير التي بإمكانها أن تؤثر على نمو المؤسسة.

الفصل الأول: الإطار النظري للمقررات المالية

المطلب الأول: نموذج Edward Altman

إن التحليل بالنسب والمؤشرات المالية السابقة، ليس له دلالة كافية وأدق لإعطاء صورة واضحة وكافية عن الوضعية المالية للمؤسسة لذا لا بد من التطرق إلى نموذج Edward Altman، حيث قام باستخدام أسلوب التحليل المالي الخطي التمييزي ومتعدد المتغيرات لإيجاد أفضل النسب المالية التي يمكن من خلالها التنبؤ بفشل المؤسسات، حيث توصل إلى معادلة متعددة المتغيرات أصبحت معروفة باسم z-score model ليظهر النموذج حسب الصيغة التالية:

$$z = 1.2x_1 + 1.4x_2 + 3.3x_3 + 0.6x_4 + 1x_5$$

حيث أن:

x_1 = رأس المال العامل / مجموع الأصول.

x_2 = رصيد الأرباح المحتجزة / الموجودات.

x_3 = صافي الربح قبل الفوائد والضريبة (النتيجة العادية) / الموجودات.

x_4 = القيم السوقية لأسهم البنك / مجموع الديون.

x_5 = المبيعات / مجموع الأصول.¹

المطلب الثالث: الانحرافات وتصحيحها

1) ماذا نقصد بالانحرافات: هي كل العراقيل التي تحدث في تنفيذ الخطة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية والتي تم وضعها وتخطيطها من طرف متخذي القرارات، حيث يهتم هذا الأخير بحصر جميع هذه الانحرافات وتحديد أسبابها والحلول اللازمة لمعالجتها، ومن ثم رسم للسير بنشاط المنشأة نحو الأفضل ثم زيادة فعالية المتابعة والرقابة.

1 د. شعيب شنوف: "التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية" مرجع سبق ذكره ص 241

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

(2) العوامل التي تكمن وراء الانحرافات في تنفيذ الأهداف:

سبق وأن ذكرنا أنه اكتشاف الانحرافات التي قد تحدث في الخطة التنفيذية للوحدة الاقتصادية والتحري عن العوامل التي تكمن وراء حدوثها، تمهيداً لإيجاد الحلول المناسبة لها فالمهم هو عملية المعالجة والعدم الاكتفاء بكشف الأخطاء والخلل لذا أصبح التحري عن الانحرافات ركناً مهماً لتنفيذ الخطة بشكل صحيح، فقد يكون من المفيد استعراض أهم العوامل التي تكمن وراء الانحرافات والتي نلخصها كآتي:

- ✓ ضعف نظام الرقابة على الأداء داخل الوحدة الاقتصادية، وعدم فعالية في كشف الانحرافات والأخطاء التي تحدث.
- ✓ عدم واقعية الخطة الإنتاجية مثلاً المبالغة أو الاهتمام فقط بالأهداف الموضوعية أو تقدير الإمكانيات والقدرات الإنتاجية للوحدة أو خطأ في تنبؤات السوق وكل ما يؤدي إلى عدم دقة المؤشرات الخطة الإنتاجية.
- ✓ ضعف في الإدارة العليا وضعف في قراراتها التصحيحية بالإضافة إلى عدم تماسك الإجراءات التنفيذية للخطة داخل الوحدة الاقتصادية.¹

(3) كيفية حساب الانحرافات

التكاليف	الأسعار	الكميات	
$C_r = q_r * p_r$	p_r	q_r	حالة محققة
$C_p = q_p * p_p^c$	p_p	q_p	حالة مقدر
$\Delta C = C_r - C_p$	$\Delta p = p_r - p_p$	$\Delta q = q_r - q_p$	الانحرافات

$$\Delta c = C_r - C_p = (q_r * P_r) - (q_p * P_p) \\ = \Delta Q * P_p + \Delta p * q_p + \Delta p * \Delta q$$

الانحراف $\Delta Q * P_p$ والذي يرمز له ب: e1 يساوي التغير في الكمية مقيم بالسعر المقدر ويسمى (انحراف الكميات الموافق لسعر المقدر)

¹ معراج هوارى ومصطفى الباهي: "مدخل إلى مراقبة التسيير"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011/04، ص 29.

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

الانحراف $\Delta p * qp$ والذي يرمز له ب: $e2$ يساوي التغير في السعر الموافق للكمية المقدرة ويسمى (انحراف الأسعار الموافق للكمية المقدرة)

الانحراف $\Delta p * \Delta q$ والذي يرمز له ب: $e3$ هو عبارة عن انحراف عن الانحراف ويسمى أما (انحراف الكميات الموافق للانحراف في الأسعار أو انحراف الأسعار الموافق للانحراف في الكميات).¹

المطلب الرابع: إعداد التقارير النهائية

تعتبر المؤسسة عصب الحياة الاقتصادية والخلية الأساسية المكونة لبنية الاقتصاد الوطني، فهي مصدر ثروة المجتمع من أفراد، ودول، ومؤسسات، وتمثل منتجاتها المادية والمعنوية المكون الرئيسي الذي تقوم عليه الأسواق.

لقد رأينا من الضروري إعداد تقارير نهائية تؤثر بشكل إيجابي على هذه المؤسسة وكذا من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة التي على أساسها قامت دراستنا.

من خلال ما سبق وجدنا أن المحاسبة تعدّ مصدراً مهماً للمعلومات، مما أوجب على إدارة المنشأة أن تقدم تقارير دورية عن نشاطها.

ما المقصود بالتقارير؟

يعرف القرار بأنه: "سلوك أو تصرف واعٍ ومنطقي وذو طابع جماعي ويمثل الحل أو التصرف أو البديل الذي تم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل والحلول الممكنة والمتاحة لحل المشكلة، ويعتبر هذا البديل الأكثر كفاءة وفعالية من بين تلك البدائل المتاحة لمتخذ القرار".²

يقول هربرت سايمون Herbert Simon: "إن القرار هو القلب النابض للنشاط الإداري، وإن كان القلب هو المركز الحيوي لجسم الإنسان ومحدد حياته، فالقرار يسد المكان نفسه بالنسبة للمنظمة".³

¹ معراج هواري ومصطفى الباهي: "مدخل إلى مراقبة التسيير" مرجع سابق ص 30/29.
² د.حسين حريم وآخرين: "أساسيات الإدارة" دار حامد للنشر عمان-الأردن- 1998 ص 14
³ أسمهان خلفي: "دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات-دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية للتسيير قسم العلوم الاقتصادية تخصص إدارة الأعمال جامعة الحاج لخضر -باتنة- سنة 2009 ص 18

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

أما عملية اتخاذ القرار هي: "نشاط ذهني وفكري وموضوعي يسعى إلى اختيار البديل الأنسب للمشكلة على أساس مجموعة من الخطوات العملية المتتابعة التي يستخدمها متخذ القرار في سبيل الوصول إلى اختيار القرار الأفضل".¹

أما القرارات الدورية: هي إحدى أنواع التقارير التي صنفنا حسب مواعيد تقديمها

"وتعني هذه التقارير تقديم المعلومات والبيانات عن العمليات الجارية في مواعيد معينة تتكرر بشكل منتظم لمختلف المستويات الإدارية في الوحدة فمنها اليومية؛ ومنها الأسبوعية؛ والشهرية؛ والفصلية".²

وسيتيم التعرض في هذا المبحث إلى بعض القرارات الواجب اتخاذها من قبل المدير المالي، حيث رأينا أنه من الضروري استنباط قرارات لمختلف النسب والمؤشرات التي تم التعرض لها فيما سبق والتي من شأنها أن تؤثر بشكل إيجابي على المؤسسة.

أولاً: قرارات من خلال التحليل بالسيولة:

• نسب التداول:

توضح هذه النسبة كما سبق وأن رأينا درجة تغطية الأصول المتداولة للديون القصيرة الأجل، يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد حتى نقول عن المؤسسة إنها في وضع جيد.

✓ نسب التداول هذه إذا كانت أقل من الواحد ← يعني أن المؤسسة تعاني من عسر مالي.

✓ أما إذا كانت أكبر من الواحد ← الأصول المتداولة تغطي كل الديون.

✓ إذا كانت أكبر بكثير عن الواحد ← فهذا يرجع إلى الارتفاع في الأصول المتداولة.

وفي هذه الحالة أي نسب التداول أكبر بكثير من الواحد إما نجد:

✓ المخزونات مرتفعة مقارنة بالعملاء والنقديات ← وهذا معناه أن المؤسسة غير قادرة على تصريف منتجاتها.

✓ أو يكون حساب العملاء مرتفع ← إذن المؤسسة تتجه إلى البيع على الحساب.

1 د.كاسر نصر المنصور: "نظرية القرارات الإدارية" دار حامد عمان -الأردن- ص19
2 د. حسين حريم وآخرون: "أساسيات الإدارة" مرجع سابق ص17.

الفصل الأول: الإطار النظري للمقررات المالية

✓ أما إذا كان حساب النقديات مرتفع ← هذا يعني أنها تحتوي على سيولة مرتفعة جداً إذاً المؤسسة تحتوي على أموال مجمدة.

● نسب التداول السريعة:

هذه النسبة تعتمد على القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة لتسديد ما على المؤسسة من التزامات قصيرة الأجل، كما يستحسن أن تقترب هذه النسبة من 0,75 أما الحد الأدنى 0,3 وحد ضمان 0,5 .

● الخزينة الفورية:

هذه النسبة إذا كانت محصورة ما بين [0,25 – 0,35] يعني وجود الحجم المطلوب في خزينة المؤسسة لمواجهة ديونها القصيرة الأجل، أي لا يوجد عجز لا فائض أو سيولة مجمدة.¹

● نسبة سيولة الأصول:

تعكس لنا هذه النسبة طبيعة النشاط الذي تزاوله المؤسسة ولأنها تعتمد على الأصول المتداولة في حسابها مثل: ح/بضائع؛ أو مواد ولوازم؛ أو ح/ح من حسابات الجارية، معناه أن المؤسسة صناعية، يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من النصف أما

إذا كانت منخفضة معناه أن الأصول الغير المتداولة مرتفعة عن الأصول المتداولة وهذا يدل على وجود أموال مجمدة مثلاً: وجود آلات متقادمة

وإذا كانت النسبة مرتفعة جداً فإن الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة وهذا الوضع جيد بالنسبة للمؤسسة وخاصة إذا كانت صناعية.

1 مليكة زغيب وميلود بوشنقير: " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد" مرجع سبق ذكره ص64.

الفصل الأول: الإطار النظري للمقررات المالية

ثانياً: قرارات من خلال التحليل الوظيفي

المستوى الأول: جدول التوازن

الوضعية المثلى للمؤسسة من خلال جدول التوازن المالي يمكن تمثيلها كالتالي:¹

$$\left. \begin{array}{c} 0 \\ - \\ + \end{array} \right\}$$

من خلال جدول التوازن المالي يمكن استنتاج مايلي:

1/ رأس المال العامل الإجمالي: يمكن أن يأخذ أحد الحالات التالية:

أ- سالب (-): أي العجز

وهذا يعني أن جزء من الاستخدامات (الاستثمارات) الثابتة ممول عن طريق ديون قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) وهذه الوضعية يمكن علاجها باتخاذ التدابير التالية:

✓ التنازل عن جزء من الاستخدامات الثابتة خارج الاستغلال كونها لا تؤثر على طاقة الإنتاج أي نشاط المؤسسة مثل سندات المساهمة.

✓ التنازل عن الاستثمارات حسب علاقتها الغير مباشرة وتأثيرها على نشاط المؤسسة.

ب- منعدم أي يساوي الصفر:

هذه الحالة تعكس وضعية جيدة لكيفية استعمال الموارد الثابتة مع الهدف الواجب تحقيقه (الاستعمال الأمثل) لهذا الصنف من التمويل (أي الاستثمارات)

1 مليكة زغيب وميلود بوشنقىير: "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد" مرجع سابق ص64.

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

ج- موجب (+): أي فائض

هذا يعني فائض بعد تمويل الاستعمالات الثابتة، وفي هذه الحالة لا يمكن استعمال هذا الفائض كونه يمول جزء أو كل احتياجات رأس المال العامل إن كان سالياً والخزينة موجبة وخارج هذا السياق يمكن إعادة استعماله بعد مقارنة العائد من وراء استثماره، أو تسديد جزء من القروض المصرفية إذا كان هناك فائض على مستوى الخزينة.

2/ احتياجات رأس المال العامل:

ينبغي أن تكون احتياجات رأس المال العامل سالية، وهذا يعني أن المؤسسة تمول دورة الاستغلال باللجوء فقط إلى الخصوم المتداولة (د.ق. الأجل) كما أنه يجب أن تكون احتياجات رأس المال العامل للاستغلال بشكل خاص سالية نظراً لانعكاسها على نسبة تغطية الأموال المستثمرة والتي تشكل مؤشراً مهماً في اتخاذ القرارات على مستوى المؤسسة¹ إن كان موجب يعني أن المؤسسة تستعمل إما جزءاً من رأس المال العامل الإجمالي عندما يكون هذا الأخير موجباً أو تلجأ إلى المساهمات المصرفية الجارية لتغطية العجز على مستوى تمويل دورة الاستغلال أو كلاهما معا .

هذه الوضعية حتى مع وجود رأس المال العامل موجب تعتبر غير جيّدة ولا بد من اتخاذ بعض التدابير التالية:

✓ تقليص أصول خارج الاستغلال:

إما بالتنازل عن سندات التوظيف إن وجدت أو التسيير الأحسن لبعض الإجراءات المتخذة على سبيل المثال:

● التسيقات.

● أعباء المعاينة سابقاً.

● الإقراض المقدم للموظفين أو المستخدمين.....إلخ.

✓ خصم الأوراق المقبوضة إذا دعت الحاجة.

¹ مليكه زغيب وميلود بوشنقير: " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد" 'مرجع سبق ذكره' ص64

الفصل الأول: الإطار النظري للمقررات المالية

✓ إعادة النظر في السياسة التجارية وفي جانبها المتعلق بالمدة الممنوحة للعملاء خاصة إذا كانت أكبر بكثير من المدة المرجعية للقطاع وأيضاً المدة الممنوحة من طرف الموردين .

✓ إعادة النظر في تسيير المخزون كونه يتشكل من أموال جامدة.

هذه الإجراءات من شأنها زيادة حجم خزينة الأصول.¹

4/ الخزينة الصافية:

في حالة وجود مساهمات مصرفية جارية وكون الخزينة الصافية موجب فهذا الوضع غير جيد للمؤسسة إذ كان من الممكن تفادي هذه الوضعية باللجوء إلى تدابير أخرى كالتسديد نقداً أو تحويل الأموال إلى البنك في الوقت المناسب.

المستوى الثاني: نسب الهيكلية المالية

إن نسب الهيكلية المالية كما سبق وأن رأينا تخلق لنا علاقة ما بين عناصر جدول التوازن المالي ولهذه النسب العديد من الأهداف من بينها:

- ✓ إمداد المستفيدين من التقارير المالية بمجموعة من المؤشرات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات.
- ✓ تقييم الأداء والحكم على مجهودات إدارة المؤسسة في تحقيق الأهداف المخطط لها.
- ✓ الحكم على المركز المالي الجاري للمؤسسة وقدرته على سداد التزاماتها من حيث درجة السيولة وهيكل التركيب المالي وكذا مؤشرات الأرباح مستقبلاً أو المحافظة على الأرباح المحققة.
- نسبة تغطية الاستخدامات الثابتة هي علاقة بين المطلوبات الثابتة والموجودات الثابتة وهي تجيب عن هل ما لمؤسسة من موجودات ثابتة (الأموال الخاصة والديون المالية) تساعدها على سد الفراغ الموجود في الاستعمالات الثابتة

¹ مليكه زغيب وميلود بوشنقير: " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد" مرجع سبق ذكره ص65.

الفصل الأول: الإطار النظري للمقررات المالية

- نسبة تغطية الأموال المستثمرة هي تربط بين الموارد الثابتة والاستثمارات الثابتة+ الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال، يعني هل تكفي الموارد إضافة إلى تغطية الاستثمارات الثابتة الاحتياج في رأس المال للاستغلال ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من نسبة تغطية الاستخدامات الثابتة.¹
- نسب الاستدانة المالية تخلق علاقة ما بين الديون المالية+ خزينة الخصوم والتمويل الخاص أو بعبارة أخرى، هل تعتمد المؤسسة على أموالها الخاصة كرؤوس الأموال الاحتياطات وفارق إعادة التقييم مثلاً حتى نقول عنها أنها لا تلجأ إلى مصادر خارجية (ديون مالية، خزينة الخصوم) أي هي مستقلة عن بنكها أم لا.²

المستوى الثالث: معدل دوران المخزون والسياسة التجارية

- الغرض من احتساب معدل دوران المخزون هو معرفة كم سيبقى المخزون في مخازن المؤسسة لحين تصريفه ويستحسن تكون هذه الفترة أقل ما يمكن.
- أما معدل دوران المدينين يجب أن يكون أقل من معدل دوران الدائنين، أي فترة تحصيل المؤسسة لديونها يجب أن تكون أقل من فترة تسديدها لديونها حتى تكون في وضع مالي جيد.³

ثالثاً: قرارا تخص نموذج z-score :

كلما ارتفعت قيمة Z، فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للمؤسسة، بينما تدل القيمة المتدنية على احتمال الفشل المالي.

وللتمييز بين المؤسسات الناجحة، والمؤسسات المتوقعة أن يواجهها الإخفاق، وضع ALTMAN المعايير التالية:

- ✓ إذا كانت قيمة Z تساوي 2.99 أو أكبر فهي مؤسسات قادرة على الاستمرار.
- ✓ إذا كانت قيمة Z تساوي 1.81 أو أقل، فهي مؤسسات مهددة بخطر الفشل المالي، والتي يحتمل إفلاسها.
- ✓ أما المؤسسات التي يصعب إعطاء قرار حاسم بشأنها والتي تحتاج إلى دراسة تفصيلية، عندما تكون قيمة Z أكبر من 1.81 وأقل من 2.99.

1 د.محمد أحمد العظمة ود.يوسف عوض العادلي: " المحاسبة المالية " مرجع سابق ص167/168.

2 د.محمد أحمد العظمة ود.يوسف عوض العادلي: " المحاسبة المالية " مرجع سابق ص167/168.

3 حمزة محمود الزبيدي: " التحليل المالي -تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل "، مرجع سبق ذكره، ص141.

الفصل الأول: الإطار النظري للمتغيرات المالية

ومن بين أهم وأكثر الصعوبات التي واجهت المحللين الماليين هي عدم إمكانية تطبيق النموذج بصيغته الأصلية على المؤسسات غير المسعرة في السوق المالي، لصعوبة قياس القيمة السوقية لحقوق المساهمين وهذا يتطلب بيانات عن القيمة السوقية لحقوق المساهمين وهذا يتطلب بيانات عن القيمة السوقية للسهم.¹

1 د. شعيب شنوف: "التحليل المالي الحديث..." 'مرجع سابق' ص 243/244.

الفصل الأول: الإطار النظري للمقرارات المالية

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في هذا الفصل الذي جاء تحت عنوان -الإطار النظري للمقرارات المالية- إلى مختلف الجوانب التي تتعلق بالإدارة وبالتحديد ما يسمى بالإدارة المالية والوظائف المتعددة لها، كما أشرنا إلى الدور الرئيسي الذي يقوم به المدير المالي، هذا الأخير هو العقل المدبر على مستوى الإدارة حيث أوكلت له مهمة اتخاذ المقرارات المالية كما سبق وأن رأينا، ثم تناولنا أهم مخرجات النظام المحاسبي وقد تمثلت في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل ذات العلاقة بالتحليل المالي، هذا الأخير أخذ منظورين في التحليل المنظور الأول تحليل من منظور سيولة -استحقاق- والثاني من منظور وظيفي -الميزانية الوظيفية- حيث شاهدنا مختلف النسب الأكثر استعمالاً لكل منهما، بالإضافة إلى هذا رأينا كيف يمكن للمؤسسة مواجهة العراقيل والانحرافات التي قد تحدث في المستقبل وكيفية التصدي لها وتصحيحها بالإضافة إلى النموذج الذي وضعه ALTMAN .

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول-الإطار النظري للقرارات المالية- إلى أدوات تحليل وتشخيص الوضع المالي للمؤسسة من خلال عرض النسب والمؤشرات المالية الأكثر استخداماً في التحليل لاتخاذ القرارات التي تساعد على معرفة مدى استمرارية المؤسسة، وبقائها في السوق، وسنحاول في هذا الفصل تطبيق جلاً ما رأيناه سابقاً على أرض الواقع، حيث تمت هذه الدراسة على مستوى مؤسسة الإسمنت -الحساسنة -سعيدة- خلال ثلاث سنوات -2012 و2013 و2014- ومعرفة ما إن كانت القرارات المالية التي تتخذها تؤثر في نموها أم لا.

حيث خصصنا ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الإسمنت.

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للمؤسسة.

المبحث الثالث: أثر المسار المالي على نمو المؤسسة.

المبحث الأول : تقديم مؤسسة الإسمنت

لقد كانت مؤسسات الإسمنت إحدى أهم الوسائل الصناعية التي حظت بأهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنها ساهمت في البناء والتعمير وهذا بتوفير إحدى أهم مادة أولية أساسية في البناء، كما أن هذا القطاع يتميز كذلك بالمنافسة بين الشركات الإسمنت الموجودة بالجزائر.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة

مؤسسة الإسمنت بسعيدة (SCIS) هي فرع مستقل نشأ بموجب مرسوم بتاريخ 28-12-1997 منشقة من المؤسسة الجهوية للإسمنت ومشتقاته بالغرب (ERCO) الذي نشأ سنة 1982 بموجب قرار تنفيذي رقم 324/82 الصادر بتاريخ 30 أكتوبر 1982، ونظراً للقانون الأساسي للشركة المعدلة والمعد من طرف المديرية العامة لأملاك الدولة رقم 2011/447 والقاضي بتحويل جميع حصص رأس المال الشركة من (ERCO-GICA) إلى (SDA-GICA) ابتداء من تاريخ 01-01-2010 .

نوع المؤسسة : مؤسسة ذات أسهم برأسمال 1.050.000.000 دج.

نوع النشاط: صناعة الإسمنت ؛ عنوان المؤسسة: دائرة الحساسنة، ولاية سعيدة BP95 .

رقم سجلها التجاري: 98B0742051 ؛ بريدتها الإلكتروني: dg-scis@yahoo.fr

البنك الذي تتعامل معه: بنك الجزائري الخارجي -سعيدة-

الموقع: تقع مؤسسة الإسمنت بولاية سعيدة ، بلدية الحساسنة ، وهي تقع على بعد 03 كلم من مقر دائرة الحساسنة وب 20 كلم عن الولاية، تحتوي المؤسسة على منجمين: منجم تستخرج منه الكلس ويعد عن المؤسسة ب: 1500 م، أما المنجم الثاني تستخرج منه مادة الطين يبعد عن المصنع ب 27 كلم ، والذي يقع جنوب المؤسسة بدائرة عين الحجر ولاية سعيدة.

الساحة: تبلغ مساحة المصنع 16 هكتار مقسمة على: المساحة المفتوحة ؛ مساحة حرة، مساحة خضراء.

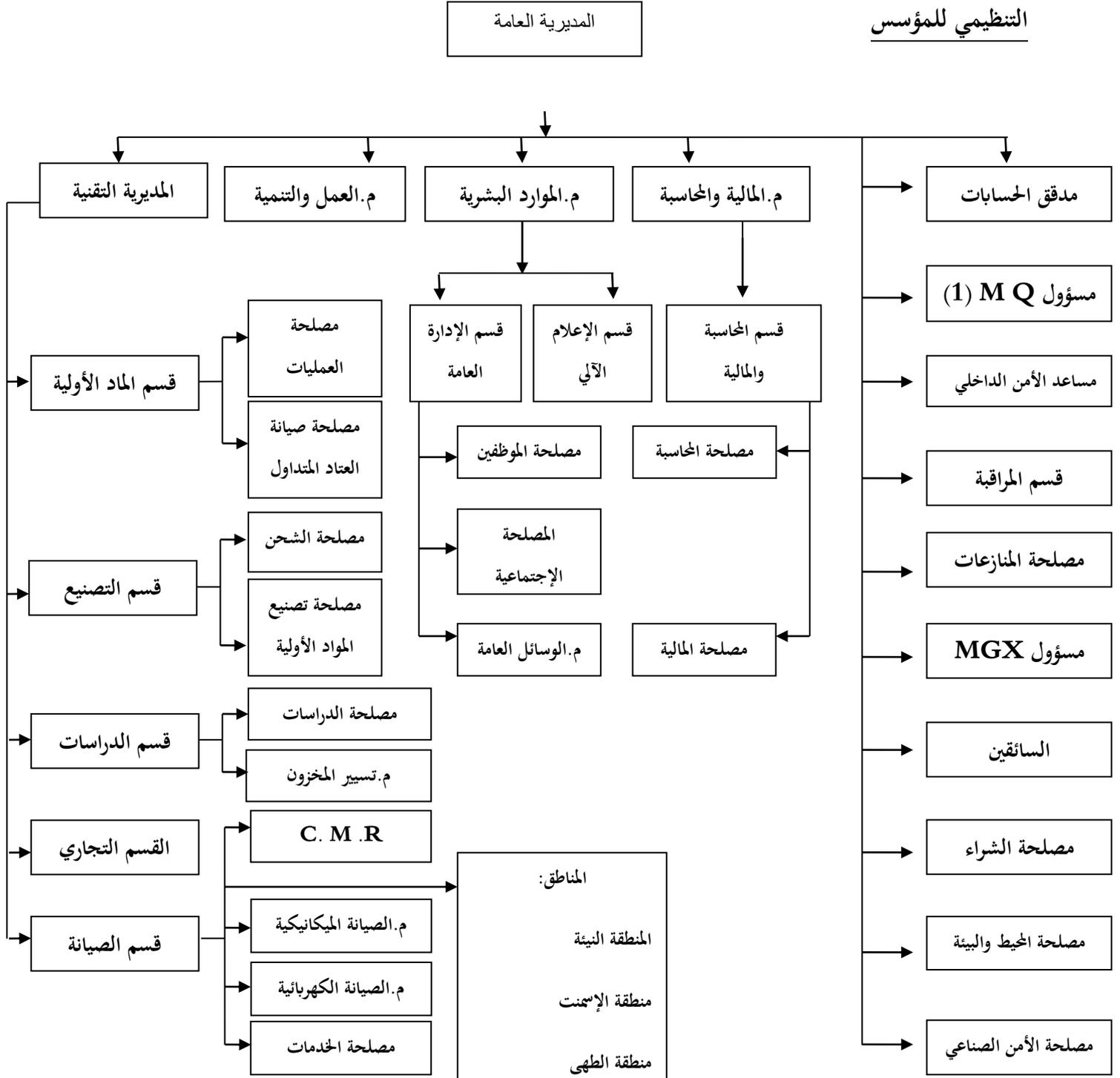
الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحساسة

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإسمنت -سعيدة- من عدة مديريات مهمة أهمها: مديرية الموارد البشرية،

مديرية العمل والتنمية، المديرية التقنية، مديرية المحاسبة المالية. الشكل رقم: 01.02 يوضح الهيكل

التنظيمي للمؤسس



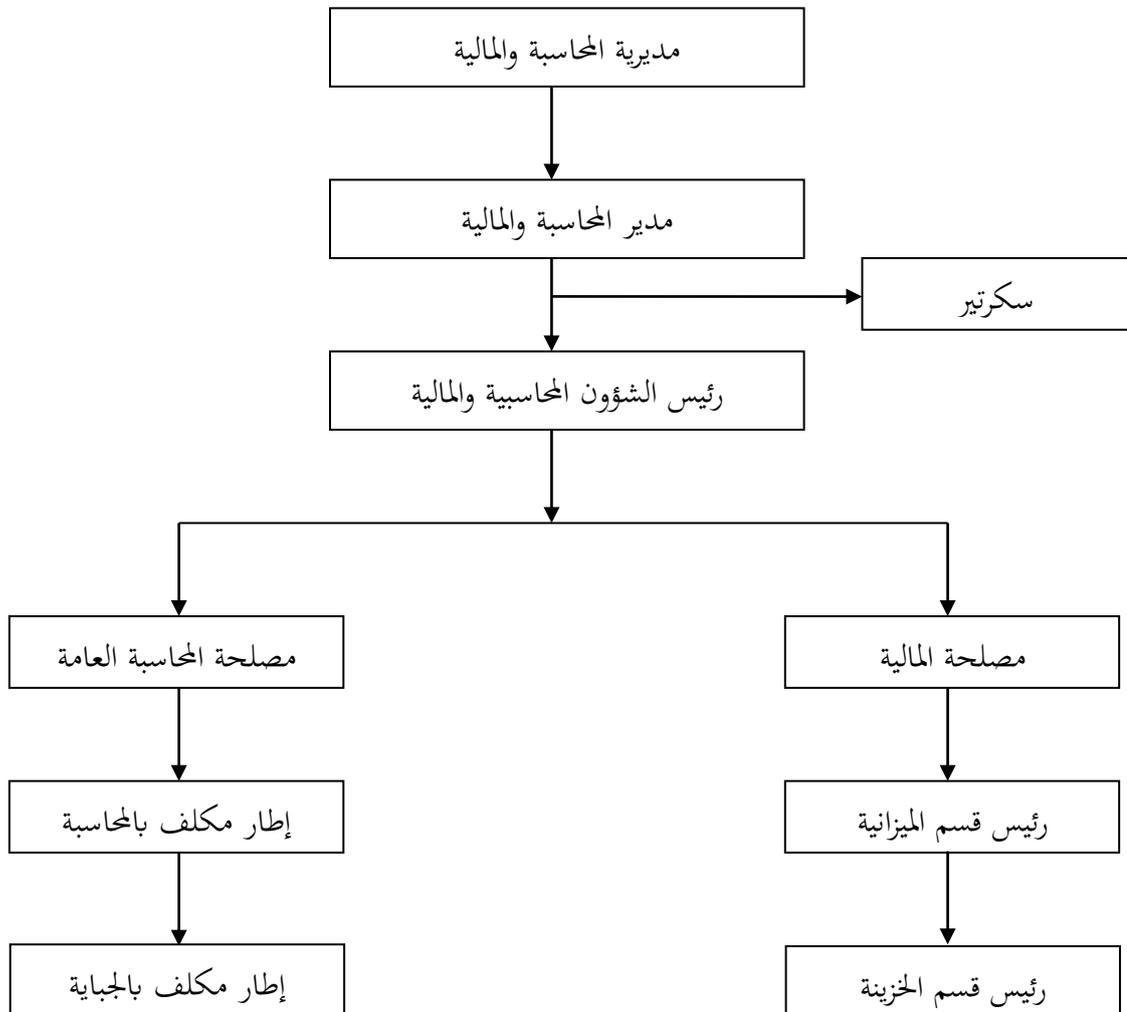
الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحساسة

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي الخاص بمديرية المحاسبة والمالية

إن ما يهمنا في بحثنا بما أنه يتعلق بتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالمؤسسة هو الجانب المحاسبي والمالي، والشكل التالي يبين هيكل مديرية المحاسبة والمالية لمؤسسة الإسمنت: الشكل رقم: 02.02 يبين الهيكل

الخاص بمديرية المحاسبة والمالية



المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحساسة

المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية لمؤسسة الإسمنت

بعد ما تطرقنا في المبحث الأول إلى تقديم المؤسسة سنحاول في هذا المبحث معرفة الوضعية المالية لها من خلال تحليل الميزانية المحاسبية لها.

المطلب الأول: إعداد الميزانية المحاسبية الختامية المختصرة

قائمة المركز المالي: جدول رقم: 01/04 يبين الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014

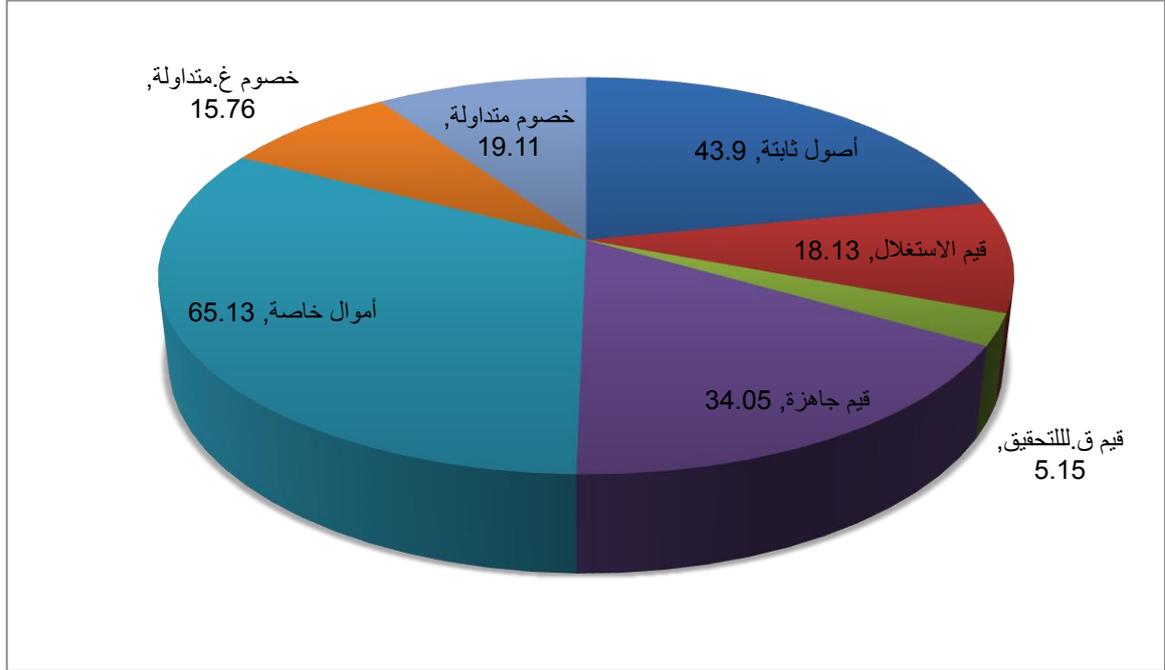
ميزانية محاسبية مختصرة لمؤسسة الإسمنت - سعيدة - في 2014/12/31

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول غير المتداولة	2.408.489.564,94	43,90	الأموال الخاصة	3.572.231.920,46	65,13
قيم الاستغلال	994.475.063,72	18,13	الخصوم غير المتداولة	864.683.986,05	15,76
قيم قابلة للتحقيق	282.675.625,49	5,15	الخصوم المتداولة	1.048.085.600,50	19,11
قيم جاهزة	1.867.761.252,86	34,05			
المجموع	5.485.001.507,01	100	المجموع	5.485.001.507,01	100

من إعداد الطالبين بناءً على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة (ملحق رقم 01/ 02)

شكل رقم: 01.03 يبين دائرة نسبية للميزانية المالية الختامية لسنة 2014

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحساسة



01.04 من إعداد الطالبين بناءً على جدول رقم 01.04

التعليق:

نلاحظ من خلال هذا التمثيل أن الأموال الخاصة للمؤسسة تمثل 65,13% من مجموع الميزانية أي هي الجانب الأكبر هذا ما يمكنها من تلبية استخداماتها الطويلة الأجل (43,9%) مع توفر فائض بعد التغطية قدره 21,23%

وإذا مرجعنا إلى الخصوم المتداولة التي تمثل 19,11% فنجد أن خزينة المؤسسة لديها سيولة قادرة على تغطية الديون القصيرة الأجل.

جدول رقم 02.04: يمثل الميزانية المحاسبية لسنة 2013

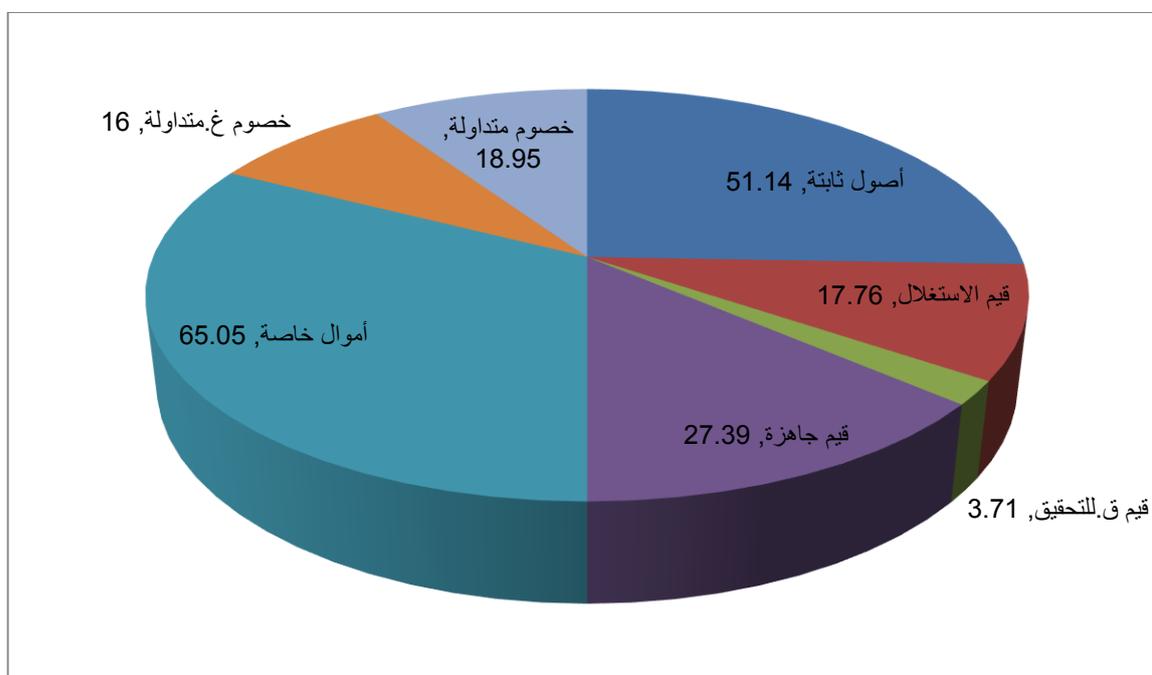
الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسية الإسمنت الحساسة

ميزانية محاسبية مختصرة لمؤسسة الإسمنت - سعيدة - في 2013/12/31

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول غير المتداولة	2.292.078.232,21	51,14	الأموال الخاصة	2.915.086.378,19	65,05
قيم الاستغلال	795.890.574,30	17,76	الخصوم غير المتداولة	716.697.152,68	16,00
قيم قابلة للتحقيق	166.061.105,99	03,71	الخصوم المتداولة	849.397.060,53	18,95
قيم جاهزة	1.227.150.678,90	27,39			
المجموع	4.481.180.591,40	100	المجموع	4.481.180.591,40	100

من إعداد الطالبين بناءً على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة (ملحق رقم 05/04)

الشكل: 02.03 يبين دائرة نسبية للميزانية المالية المختصرة لسنة 2013



من إعداد الطالبين بناءً على جدول رقم 02.04

التعليق:

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحساسنة

نلاحظ أنه النسب في هذه السنة منخفضة مقارنة مع سنة 2014 وهذا راجع في الزيادة التي طرأت على بعض من حسابات الميزانية مثل: التثبيتات الجاري انجازها والضرائب المؤجلة.

لكن على العموم الوضعية في هذه السنة مريحة مادام أن الأموال الخاصة و التي تمثل 65,05% من مجموع الميزانية تكفي لتغطية الاستعمالات الثابتة (51,14%) مع توفر فائض بعد التغطية قدره 13,91

جدول رقم 03.04 بين الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012

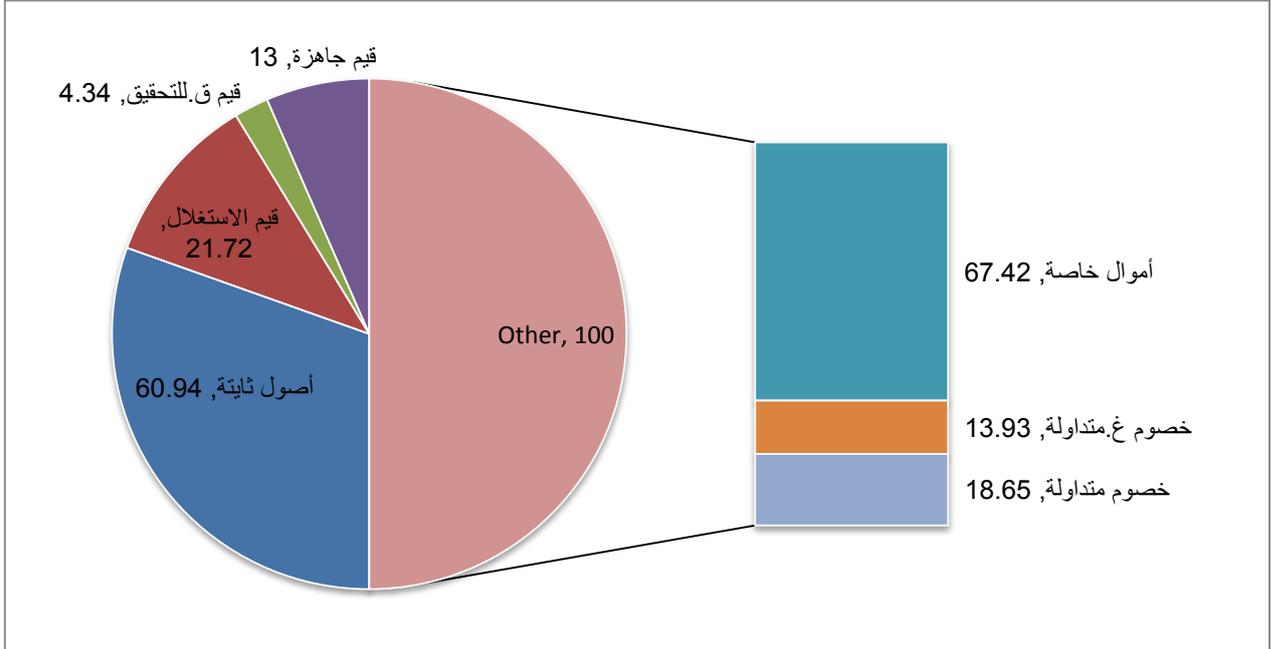
ميزانية محاسبية مختصرة لمؤسسة الإسمنت -سعيدة- في 2012/12/31

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول غير المتداولة	2.207.323.364,93	60,94	الأموال الخاصة	2.441.930.048,28	67,42
قيم الاستغلال	786.497.366,66	21,72	الخصوم غير المتداولة	504.558.275,09	13,93
قيم قابلة للتحقيق	157.104.530,92	04,34	الخصوم المتداولة	675.563.439,34	18,65
قيم جاهزة	471.126.500,20	13,00			
المجموع	3.622.051.762,71	100	المجموع	3.622.051.762,71	100

من إعداد الطالبين بناءً على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة (ملحق رقم 08/07)

الشكل رقم: 03.03 يمثل دائرة نسبية للميزانية المختصرة لسنة 2012

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحسانية



03.04 من إعداد الطالبين بناءً على الجدول رقم

التعليق:

الوضع الذي كانت عليه المؤسسة في سنة الأساس 2012 مختلف عن الذي حققته في سنتي

2013، 2014

كما نلاحظ الفائض المحقق من تغطية الاستخدامات الثابتة (60,94%) من مواردها الخاصة

(67,42%) ضئيل جداً من المحقق سنتي 2013، 2014، ويقدر ب: 06,48%

وإذا رجعنا إلى خزينة المؤسسة (13,00%) فنجد أنها غير قادرة على تغطية ديونها القصيرة الأجل

(18,65%).

ملاحظة: هذا التحليل غير كافي لإعطائنا النظرة الحقيقية للأداء المالي للمؤسسة لذا سوف نتطرق فيما

بعد إلى تحليل أدق.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحساسة

المطلب الثاني: التحليل بالنسب المالية

جدول رقم: 01.05 يمثل التحليل من منظور السيولة - استحقاق -

النسبة			القانون	النسب
2012	2013	2014		
2,09	2,58	2,94	أصول متداولة/خصوم متداولة	نسب التداول
0,93	1,64	1,99	(أصول متداولة_ المخزون)/خ.م	التداول السريعة
0,70	1,44	1,79	التقديرات /خصوم متداولة	الخزينة الفورية
0,39	0,49	0,56	أصول متداولة /مجموع الأصول	سيولة الأصول

من إعداد الطالبتين وفقاً للجدول المعدة سابقاً.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة انحصرت ما بين 01 و02 خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة (من 2012 إلى 2014)، هذا يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية الديون قصيرة الأجل، هذا يدل على ضرورة وجود رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة، (سوف يتم احتسابه فيما بعد)، هذه النسبة كما نلاحظ أكبر بكثير من الواحد وهذا راجع للارتفاع الحاصل في الأصول المتداولة وإذا ما رجعنا إلى الميزانية المالية للمؤسسة ولكل السنوات سوف نجد أن هذا الارتفاع سببه الارتفاع في أولاً الخزينة ويعني أن للمؤسسة أموال مجمدة ثانياً المخزون ويعني أن المؤسسة غير قادرة على تصريف منتجاتها.

أما فيما يخص نسب التداول السريعة حتى تكون مقبولة يجب أن تكون مساوية للواحد ومؤسسة الإسمنت لم تحقق هذه النسبة خلال سنة 2012 هذا ما يجعلها تلجأ إلى بيع مخزونها من أجل سداد التزاماتها القصيرة الأجل، لكن على العموم هي في وضع جيّد من خلال هامش الأمان الذي حققته في هذه السنة أما سنتي

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحسانية

2013 و 2014 المؤسسة قد حققت النسبة المرجعية المطلوبة دون المساس بالمخزون يعني المؤسسة في تحسن جيد، بالإضافة إلى تحقيقها هامش أمان مرتفع جداً.

نسب السيولة الجاهزة كما سبق الإشارة إليه فهذه النسبة يجب أن تكون محصورة ما بين (0,25 و 0,35)

وخلال السنوات محل الدراسة فهي مرتفعة جداً يعني أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها أو بمعنى آخر لدى مؤسسة الإسمنت -سعيدة- أموال مجمدة.

نسبة سيولة الأصول هي تبيان طبيعة نشاط المؤسسة كما سبق وأن رأينا وبما أن المؤسسة هي صناعية فإن النسبة التي حققتها سنة 2014 هي جيدة أما سنتي 2013 و 2012 فهي منخفضة مقارنة بالنسبة المرجعية يعني أن الأصول الغير المتداولة مرتفعة عن الأصول المتداولة معناه وجود أموال مجمدة.

على العموم المؤسسة محافظة على نموها خلال السنوات الثلاث 2012 / 2013 / 2014، كما رأينا لديها سيولة قادرة على مواجهة التزاماتها في الأجل القصير، وسنة 2014 وفقاً لهذا المنظور تعتبر سنة مثالية مع الإشارة إلى إعادة النظر في الأموال المجمدة لدى خزنتها وتصريفها للمخزون.

المطلب الثالث: الميزانية الوظيفية وتحليلها

1. إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة:

جدول رقم 02.05 إعادة ترتيب جوانب الميزانية - الأصول والخصوم-

جانب الأصول: ميزانية لسنة 2014



الأصول المتداولة			الاستخدامات الثابتة		المبالغ	الأصول
خزينة الأصول	خ. استغلال	داخل الاستغلال	خارج الاستغلال	داخل الاستغلال		
				18146580,32	18146580,32	ف.إ. الشراء
				2713979,50	2713979,50	أراضي

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحساسنة

				943466529,94	943466529,94	بناءات
				6069853519,94	6069853519,94	تثبيتات عينية أخرى
				401742504,61	401742504,61	ت.ج إنجازها
			21663297,59		21663297,59	أ.م. غ مثبتة
			109908945,73		109908945,73	ضرائب مؤجلة
		1056989110,39			1056989110,39	مخزون و م.ق ص.
		161613682,85			161613682,85	الزبائن
		7597425,49			7597425,49	المدينون الآخرون
		45550997,36			45550997,36	الضرائب
	300000000				300000000	أ.مالية جارية
1567761252,86					1567761252,86	أموال الخزينة
1567761252,86	300000000	1271751216,09	131572243,32	7435923114,31	10707007826,58	المجموع

جانب الخصوم: 

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحساسنة

الخصوم المتداولة			الموارد الثابتة		المبالغ	الخصوم
خزينة الخصوم	خارج الاستغلال	داخل الاستغلال	ديون مالية	تمويل خاص		
				1050000000	1050000000	رأس المال
				1603511378,19	1603511378,19	احتياطات
				923064786,49	923064786,49	النتيجة الصافية
				(4344244,22)	(4344244,22)	ترحيل من جديد
			372206193,38		372206193,38	قروض وديون مالية
	492477792,67				492477792,67	مؤونات ومنتجات مدرجة في ح. سلفاً
		198589676,15			198589676,15	موردون
		78671918,55			78671918,55	ضرائب
	276249643	488962223,45			765211866,45	ديون أخرى
5612139,35					5612139,35	خزينة الخصوم
				5222006319,57	5222006319,57	التمويل الذاتي
5612139,35	768727255,67	766.223.818,15	372206193,38	8794238240,03	10707007826,58	المجموع

من إعداد الطالبتين بناءً على البيانات المقدمة من طرف المؤسسة (☺) أنظر الملاحق الخاصة بالميزانية

لكل السنوات)

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحساسنة

ملاحظة: يتم إعداد جدول إعادة ترتيب جوانب الأصول والخصوم في كل من سنتي 2012/2013 على هذا النحو، حيث أننا اكتفينا بإعداد جدول إعادة ترتيب جوانب الميزانية لسنة 2014 فقط.

جدول رقم: 01.06 إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة لمؤسسة الإسمنت -سعيدة- سنة 2014

الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2014			
المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
9.166.444.433,41	الموارد الثابتة:	756.7495.357,63	الاستخدامات الثابتة:
8.794.238.240,03	التمويل الخاص	7.435.923.114,31	داخل الاستغلال
372.206.193,38	ديون مالية	131.572.243,32	خارج الاستغلال
1.540.563.393,17	الخصوم المتداولة:	3.139.512.468,95	الأصول المتداولة:
766.232.818,15	داخل الاستغلال	1.271.751.216,09	داخل الاستغلال
768.727.255,67	خارج الاستغلال	300.000.000,00	خارج الاستغلال
5.612.139,35	خزينة الخصوم	1.567.761.252,86	خزينة الأصول
10.707.007.826,58	المجموع	10.707.007.826,58	المجموع

من إعداد الطالبتين بناء على جدول رقم 02.05 لسنة 2014.

جدول رقم: 02.06 بين الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2013

الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2013			
المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
8.279.852.775,73	الموارد الثابتة:	7.282.152.933,02	الاستخدامات الثابتة:
7.968.161.605,88	التمويل الخاص	7.191.130.022,7	داخل الاستغلال
311.691.169,85	ديون مالية	91.022.910,32	خارج الاستغلال

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحسانية

الأصول المتداولة:	الخصوم المتداولة:	2.252.102.886,07	1.254.403.043,36
داخل الاستغلال	داخل الاستغلال	1.024.952.207,17	696.984.317,54
خارج الاستغلال	خارج الاستغلال	200.000.000,00	555.003.792,83
خزينة الأصول	خزينة الخصوم	1.027.150.678,90	2.414.932,99
المجموع	المجموع	9.534.255.819,09	9.534.255.819,09

من إعداد الطالبتين جداول ترتيب الأصول والخصوم لسنة 2013

جدول رقم: 03.06 يبين الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2012

الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2012			
المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
7.619.203.847,13	الموارد الثابتة:	7.036.367.870,35	الاستخدامات الثابتة:
7.355.327.349,12	التمويل الخاص	6.977.951.818,7	داخل الاستغلال
263.876.498,01	ديون مالية	58.416.051,65	خارج الاستغلال
916.245.216,42	الخصوم المتداولة:	1.485.411.449,33	الأصول المتداولة:
671.311.013,08	داخل الاستغلال	1.027.954.693,00	داخل الاستغلال
240.681.777,08	خارج الاستغلال	-----	خارج الاستغلال
4.252.426,26	خزينة الخصوم	471.126.500,20	خزينة الأصول
8.535.449.063,55	المجموع	8.535.449.063,55	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتان جداول ترتيب الأصول والخصوم لسنة 2012

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحسانية

المستوى الأول من التحليل وفقاً لهذا المنظور (الوظيفي): جدول التوازن المالي

جدول رقم: 01.07 بين جدول التوازن لسنة 2014:

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
9.166.444.433,41	الموارد الثابتة	7.567.495.357,63	الاستخدامات الثابتة
		<u>1.598.949.075,78</u>	ر.م.ع.الإجمالي(+)
9.166.444.433,41	أكبر مبلغ	9.166.444.433,41	أكبر مبلغ
766.223.818,15	خ.م.للاستغلال	1.271.751.216,09	أ.م.للاستغلال
<u>505.527.397,94</u>	اح.ر.م.ع.للاستغلال (+)		
1.271.751.216,09	أكبر مبلغ	1.271.751.216,09	أكبر مبلغ
768.727.255,67	خ.م.خ الاستغلال	300.000.000	أ.م.خ.الاستغلال
		<u>468.727.255,67</u>	اح.ر.م.ع.خ الاستغلال (-)
768.727.255,67	أكبر مبلغ	768.727.255,67	أكبر مبلغ
5.612.139,35	خزينة الخصوم	1.567.761.252,86	خزينة الأصول
<u>1.562.149.113,51</u>	الخزينة الصافية (+)		
1.567.761.252,86	أكبر مبلغ	1.567.761.252,86	أكبر مبلغ
10.707.007.826,58	مجموع الميزانية	10.707.007.826,58	مجموع الميزانية

المصدر من إعداد الطالبين بناءً على جدول رقم 01.06

جدول رقم: 02.07 يبين جدول التوازن لسنة 2013:

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحساسنة

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
8.279.852.775,73	الموارد الثابتة	7.282.152.933,02 <u>997.699.842,71</u>	الاستخدامات الثابتة ر.م.ع.الإجمالي(+)
8.279.852.775,73	أكبر مبلغ	8.279.852.775,73	أكبر مبلغ
696.984.317,54 <u>327.967.889,63</u>	خ.م.للاستغلال اح.ر.م.ع.للاستغلال(+)	1.024.952.207,17	أ.م.للاستغلال
1.024.952.207,17	أكبر مبلغ	1.024.952.207,17	أكبر مبلغ
555.003.792,83	خ.م.خ.الاستغلال	200.000.000,00 <u>355.003.792,83</u>	أ.م.خ.الاستغلال اح.ر.م.ع.خ.الاستغلال(-)
555.003.792,83	أكبر مبلغ	555.003.792,83	أكبر مبلغ
2.414.932,99 <u>1.024.735.745,91</u>	خزينة الخصوم الخزينة الصافية(+)	1.027.150.678.90	خزينة الأصول
1.027.150.678.90	أكبر مبلغ	1.027.150.678.90	أكبر مبلغ
9.534.255.819,09	مجموع الميزانية	9.534.255.819,09	مجموع الميزانية

المصدر من إعداد الطالبتين بناءً على الجدول رقم 02.06

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحسانية

جدول رقم: 03.07 جدول التوازن لسنة 2012:

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
7.619.203.847,13	الموارد الثابتة	7.036.367.870,35	الاستخدامات الثابتة
		<u>582.835.976,78</u>	ر.م.ع. الإجمالي (+)
7.619.203.847,13	أكبر مبلغ	7.619.203.847,13	أكبر مبلغ
671.311.013,08	خ.م. للاستغلال	1.027.954.693,00	أ.م. للاستغلال
<u>356.643.679,92</u>	اح.ر.م.ع. للاستغلال (+)		
1.027.954.693,00	أكبر مبلغ	1.027.954.693,00	أكبر مبلغ
240.681.777,08	خ.م.خ الاستغلال	-----	أ.م.خ. الاستغلال
		<u>240.681.777,08</u>	اح.ر.م.ع.خ الاستغلال (-)
240.681.777,08	أكبر مبلغ	240.681.777,08	أكبر مبلغ
4.252.426,26	خزينة الخصوم	471.126.500,20	خزينة الأصول
<u>466.874.073,94</u>	الخزينة الصافية (+)		
471.126.500,20	أكبر مبلغ	471.126.500,20	أكبر مبلغ
8.535.449.063,55	مجموع الميزانية	8.535.449.063,55	مجموع الميزانية

المصدر من إعداد الطالبين بناءً على الجدول رقم 03.06

التعليق: من خلال جدول التوازن نلاحظ مايلي:

سنة 2014:

رأس المال العامل الإجمالي: موجب: معناه أن المؤسسة في هذه السنة قادرة على تمويل استخداماتها الثابتة عن طريق مواردها مع وجود فائض يمكن استعماله لتمويل الاحتياجات بما أنها سالبة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحساسنة

كـ الاحتياجات رأس المال العامل الإجمالي: (احتياجات الاستغلال+الاحتياجات خارج الاستغلال) سالبة: يعني ذلك وجود موارد كافية لتنشيط الدورة، ولكن إذا ما لاحظنا الاحتياجات للاستغلال (+) هذا غير جيد للمؤسسة فهو يعني عدم وجود الموارد الكافية لتنشيط الدورة خاصة وأن موارد الاستغلال هي التي تتعلق مباشرة بنشاط المؤسسة ودورة الاستغلال، أما فيما يخص الاحتياجات خ. إ. هي (-) وضع جيد.

كـ الخزينة الصافية: موجبة: يعني أن المؤسسة لديها وبالجمم المطلوب ما يكفيها لمواجهة المشاكل المفاجئة وكذا هي قادرة على سداد مستحقاتها وبسرعة.

سنة 2013:

كـ رأس المال العامل الإجمالي: موجب: للمؤسسة فائض بعد تمويل الاستخدامات الثابتة، وكما هو ملاحظ هذا الفائض أقل من الذي حققته في السنة المقبلة من هذه السنة.

كـ احتياجات رأس المال العامل الإجمالي: سالبة: يمكن القول أن المؤسسة تمويل دورة الاستغلال باللجوء إلى جزء من الفائض من ر.م.ع. مادام أنه موجب، وكما هو ملاحظ المؤسسة بقيت على هذه الحالة في السنة 2014 .

كـ الخزينة الصافية: موجبة: يعني أن المؤسسة لم تغير من سياستها في سنة 2014 التي اعتمدها في هذه السنة .

سنة 2012:

كـ رأس المال العامل الإجمالي: موجب: نلاحظ أنه في كل مرة المؤسسة تحقق فائض عن مواردها الثابتة بعد التمويل وفي كل سنة يزيد هذا الفائض عن السنة الفارطة.

كـ احتياجات رأس المال العامل الإجمالي: سالبة: نلاحظ أنه ما يؤثر سلباً على احتياجات ر.م.ع هي الاحتياجات خارج الاستغلال وفي كل سنوات محل الدراسة، هذا يعني أن المؤسسة تفتقر إلى الموارد التي تنشيط دورة الاستغلال.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحساسة

الخزينة الصافية: موجبة: نلاحظ أن خزينة مؤسسة الإسمنت ترتفع من سنة إلى أخرى.

المستوى الثاني من التحليل وفقاً لهذا المنظور:

جدول رقم: 01.08 النسب المرتبطة بالتحليل الوظيفي

القيـمة				القانون	النسبة
القيمة المرجعية	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014		
1 <	1,08	1,14	1,21	الموارد الثابتة / الاستخدامات الثابتة	تغطية الاستخدامات الثابتة
1 < ومن النسبة السابقة	1,03	1,11	1,18	الموارد الثابتة / الأموال المستثمرة	تغطية الأموال المستثمرة
0,5 <	0,037	0,039	0,043	الديون المالية + خزينة الخصوم / التمويل الخاص	الاستدانة المالية

المصدر من إعداد الطالبان بناءً على جداول التوازن رقم 01.07 و 02.07 و 03.07

التعليق:

لدى المؤسسة ما يكفيها من موارد ثابتة قادرة على تغطية استخداماتها الثابتة خلال السنوات الثلاث وهذا ما بينته نسبة تغطية الاستخدامات الثابتة

لكن إذا ما رجعنا إلى النسبة التي تليها نرى أنها لا تحقق الشرط الثاني من القيمة المرجعية، وذلك لوجود احتياجات الاستغلال موجبة.

مؤسسة الإسمنت - سعيده - لا تعتمد على أموالها الخاصة بل تعتمد بشكل كبير على مصادر خارجية يعني أنها غير مستقلة عن بنكها (هذا من خلال احتساب نسبة الاستدانة المالية).

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحسانية

المستوى الثالث معدل دوران المخزون والسياسة التجارية:

جدول رقم: 02.08 يبين حساب سرعة التوازن

سرعة التوازن			القانون	معدل دوران
سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014		
0,64	0,81	0,51	ت. البضاعة المباعة / متوسط المخزون	المخزون
18,73	23	22,17	مبيعات السنة / المبلغ المتوسط للعملاء	العملاء
0,41	0,83	1,05	مشتريات السنة / المبلغ المتوسط للموردين	الموردون

من إعداد الطالبتين بناءً على المعطيات المقدمة من طرف المؤسسة.

حسب المعطيات المقدمة من طرف المؤسسة:

$$\checkmark \text{ مشتريات (2014) } = 688.730.414,76 \text{ ؛ مشتريات (2013) } =$$

$$529.427.473,30 \text{ ؛ مشتريات (2012) } = 606.061.745,05$$

أما:

$$\checkmark \text{ مبيعات سنة (2014) } = 3.350.538.257,47 \text{ ؛ مبيعات سنة (2013) } =$$

$$1.878.349.248,81 \text{ ؛ مبيعات (2012) } = 2.773.566.796,38$$

$$\checkmark \text{ مخزون بداية مدة (2014) } = 858.404.620,97 \text{ ؛ مخ بداية مدة (2013) } =$$

$$916.758.857,43 \text{ ؛ مخزون بداية مدة (2012) } = 870.348.077,64$$

$$\checkmark \text{ مخزون نهاية (2014) } = 1.056.989.110,39 \text{ ؛ مخزون نهاية (2013) } =$$

$$870.348.077,64 \text{ ؛ مخزون نهاية (2012) } = 858.404.620,97$$

• ت. البضاعة المباعة = مخ(1) + مشتريات البضاعة - مخ(2)

$$\text{ت.ب.م. 2014} = 858404620,97 + 688730414,76 - 1056989110,39$$

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحساسنة

$$490145925,34 =$$

$$575.838.253,09 = \text{ت.ب.م. 2012} \quad ; \quad 700.673.871,43 = \text{ت.ب.م. 2013}$$

$$\bullet \text{ متوسط المخزون} = \text{مخ(1)} + \text{مخ(2)} / 2$$

$$\text{م.مخ 2014} = 858404620,97 + 1056989110,39 / 2 = 957696865,68$$

$$\text{م.مخ 2013} = 864.376.349,305 \quad ; \quad \text{م.مخ 2012} = 893.553.467,535$$

$$\bullet \text{ المبلغ المتوسط للعملاء} = \text{عملاء أول مدة} + \text{عملاء آخر مدة} / 2$$

$$\text{سنة (2014)} = (104.118.003,65 + 28.887.925,66) + 161.613.682,85$$

$$151.108.518,825 = 2 / (7.597425,49$$

$$\text{سنة (2013)} = 120.552.346,855 \quad ; \quad \text{سنة (2012)} = 100.279.542,795$$

$$\bullet \text{ المبلغ المتوسط للموردين} = \text{موردين أول مدة} + \text{موردين آخر مدة} / 2$$

$$\text{سنة (2014)} = (246.342.405,99 + 381661900,62) + 198.589.676,15$$

$$657778103,105 = 2 / (488962223,45+$$

$$\text{سنة (2013)} = 729.998.488,215 \quad ; \quad \text{سنة (2012)} = 1.283.440.480,81$$

ملاحظة: تم استخراج كل من موردين أول وآخر مدة، عملاء أول وآخر مدة، مخزون بداية ونهاية المدة، والمبيعات لكل سنوات قيد الدراسة من الكشوف المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة.

وتم طرح قيمة الضرائب على النتائج من قيمة الموردين الآخرون لأنها مدرجة فيها حسب المعطيات المقدمة من طرف المؤسسة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحسانية

جدول رقم: 03.08 يبين حساب السياسة التجارية للمؤسسة

المدة المتوسطة			القانون	مدة دوران
سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014		
562,5	514,29	705,88	360 / نسبة دوران المخزون	المخزون
19,22	15,65	16,24	360 / سرعة دوران العملاء	العملاء
878,05	433,73	455,70	360 / سرعة دوران الموردين	الموردون

المصدر: من إعداد الطالبان بناءً على جدول نسب دوران المخزون

التعليق:

نلاحظ من خلال هذا التحليل أن نسب الدوران في السنوات الثلاث قد تدهورت حيث أن سرعة دوران المخزون قلت سنة 2014 بالمقارنة مع سنتي 2013 و 2012 مع أنها عمدت على تحسينها سنة 2013 بمقارنتها مع سنة 2012 ولو رجعنا إلى مدة التخزين لوجدنا أن المؤسسة لم تحافظ على المدة التي كان عليها المخزون قبل تصريفه في المخازن سنة (2014)، أما فيما يخص الفترة التي تمنحها المؤسسة لعملائها فهي نوعاً ما جيّدة وإذا ما قارناها بفترة التسديد فوجدنا أن مؤسسة الإسمنت في وضع مريح يساعدها على تسديد ما عليها من التزامات مستحقة الدفع عن عمليات الشراء.

المطلب الرابع: تحليل قائمة الدخل:

حساب النسب التي تتعلق بالقيمة المضافة:

● القيمة المضافة / رقم الأعمال: سنة (2014) = 2427366859,08 / 3350538257,47

$$0,73 =$$

$$0,63 = (2013)$$

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحسانية

$$0,56 = (2012)$$

● القيمة المضافة / إنتاج السنة المالية: سنة (2014) = 2427366859,08 / 3395097547,47

$$0,71 =$$

$$0,64 = (2013)$$

$$0,53 = (2012)$$

التعليق:

كـ المؤسسة في تقدم ملحوظ مابين سنوات محل الدراسة (من 2012 إلى 2014) ففي كل سنة تضيف نسبة تتراوح مابين (0,5 و 0,1) تخلق فيها ثروة معينة من المبيعات وذلك من خلال اندماجها في نشاطها التجاري هذا فيما يخص النسبة الأولى، أما الثانية دلّ على أن مؤسسة الإسمنت خاصة سنّي 2014 و 2013 متكاملة مع مختلف فروعها معناه أنها تزاوّل بنفسها مراحل الإنتاج إلى غاية تصريفه.

حساب النسب التي تتعلق بالنتيجة المالية:

● النتيجة المالية / نتيجة الدورة: سنة 2014 = (11239982,67) / 923064786,49

$$(0,012) =$$

$$(0,017) = \text{سنة 2013}$$

$$(0,053) = \text{سنة 2012}$$

التعليق: النتيجة المالية تساهم بشكل ضعيف جداً في خلق نتيجة الدورة وبالأخص سنة الأساس 2012

حساب النسب التي تتعلق بالنتيجة قبل الضريبة:

● المردودية التجارية: النتيجة ق.ض / المبيعات:

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحساسنة

$$\text{سنة 2014} = 3350538257,47 / 1245319936,06 = 0,37$$

$$\text{سنة 2013} = 0,29 \quad ; \quad \text{سنة 2012} = 0,18$$

• **المردودية الاقتصادية:** النتيجة ق.ض / مجموع الأصول

$$\text{سنة 2014} = 5485001507,01 / 1245319936,06 = 0,23$$

$$\text{سنة 2013} = 0,18 \quad ; \quad \text{سنة 2012} = 0,095$$

• **الإنتاجية المادية:** الكمية / عدد العمال

حسب المعطيات المقدمة من طرف المؤسسة الكمية = 500000؛ عدد العمال بلغ 1325.

$$\text{الإنتاجية خلال السنوات الثلاث} = 1325 / 500000 = 377,36$$

• **إنتاجية الأصول:** القيمة المضافة / مجموع الأصول

$$\text{سنة 2014} = 0,44 \quad ; \quad \text{سنة 2013} = 0,39 \quad ; \quad \text{سنة 2012} = 0,29 .$$

التعليق: كما هو ملاحظ مؤسسة الإسمنت -سعيدة- حققت نجاحاً وتطور كبير في سنة 2014 عن سنة الأساس 2012

فقد حققت في سنة 2014 عائد عن نشاطها التجاري يفوق العائد المحقق سنة 2012 ولا يختلف كثيراً عن المحقق في 2013 ، كما أن أصولها ساهمت خلال نفس السنة (2014) بقيمة قدرت ب 0,23 في خلق النتيجة التي على أساسها تم احتساب هذه المردودية، ونلاحظ أن ما أنتجه كل عامل خلال 2014 لا يختلف عن ما أنتجه خلال سنتي 2012 و 2013 ، أما فيما يخص إنتاجية الأصول فقد ساهمت الأصول سنتي 2014 و 2013 بنسبة تقدر ب 0,44 و 0,39 في خلق القيمة المضافة كانت أكبر من نسبة المساهمة في 2012

المبحث الثالث: أثر المسار المالي على نمو المؤسسة

المطلب الأول: التحليل وفق نموذج Z · SCORE

$$z = 1.2x_1 + 1.4x_2 + 3.3x_3 + 0.6x_4 + 1x_5$$

حساب Z لسنة 2014

$$x_1 = \text{رأس المال العامل} / \text{مجموع الأصول}$$

رأس المال العامل : يحسب من أعلى الميزانية كالاتي: الأموال الدائمة – الأصول غير المتداولة

$$\text{الأموال الدائمة} = \text{الأموال الخاصة} + \text{ديون طويلة الأجل}$$

$$4.435.914.906,51 = (864.683.986,05 + 3.571.231.920,46)$$

$$\text{ر.م.ع} = 2.408.489.564,94 - 4.435.914.906,51 = 2.027.425.341,57$$

$$x_1 = 0,37$$

$$x_2 = \text{رصيد الأرباح المحتجزة} / \text{الموجودات}$$

نظراً لعدم وجود قيمة الأرباح المحتجزة بحكم كبر حجم المؤسسة محل الدراسة افترضنا $x_2 = \text{الصفير}$

$$x_3 = \text{صافي الربح قبل الفوائد والضريبة (النتيجة العادية)} / \text{الموجودات}$$

$$x_3 = 5.485.001.507,01 / 1.245.319.936,06 = 0,23$$

$$x_4 = \text{القيم السوقية لأسهم البنك} / \text{مجموع الديون}$$

لا يمكننا حساب القيم السوقية لأسهم البنك لعدم توافر معلومات عنها $x_4 = \text{الصفير}$

$$x_5 = \text{المبيعات} / \text{مجموع الأصول}$$

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحساسة

$$0,61 = 5.485.001.507,01 / 3.350.538.257,47 = x_5$$

بالتعويض في Z نجد:

$$z = 1.2x_1 + 1.4x_2 + 3.3x_3 + 0.6x_4 + 1x_5$$

$$z = 1,2(0,37) + 1,4(0) + 3,3(0,23) + 0,6(0) + 1(0,61)$$

$$z = 1,813$$

إن قيمة Z في هذه السنة تساوي 1,81 ، معنى ذلك أن احتمالية الإفلاس عالية أي أنها تدل على خطر الفشل المالي لمؤسسة الإسمنت.

حساب Z لسنتي 2012 و 2013:

$$z(2013) = 1,574$$

$$z(2012) = 1,049$$

قيمة Z سنتي 2012, 2013 منخفضة جداً معنى ذلك أن احتمالية التصفية والإفلاس عالية جداً، معناه أن المؤسسة كانت مهددة بخطر الإفلاس وعدم الاستمرارية خاصة سنة 2012.

المطلب الثاني: تقرير عن الوضعية المالية للمؤسسة

بناءً على تحليل بيانات القوائم المالية المقدمة، توضح لنا الوضع المالي لمؤسسة الإسمنت وتمكنا من إعطاء نظرة شاملة عنها.

من خلال التحليل من منظور السيولة - استحقاق - تبين أن للمؤسسة فائض من الأموال لدى خزينتها يفوق حاجتها، أما المنظور الوظيفي: فمن خلال

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحساسة

كجداول التوازن المالي: إن الرأسمال العامل الإجمالي الذي حققته المؤسسة وفي كل السنوات قيد الدراسة موجب يدل على أنها قادرة على تغطية استخداماتها من خلال مواردها وهذا الفائض لا يغطي إلا الاحتياج خارج الاستغلال حيث أنها بحاجة إلى موارد تغطي الدورة، أما الخزينة الصافية فهي موجبة وفي كل الحالات وهو مؤشر جيّد بالنسبة للمؤسسة.

وفيما يخص نسب الهيكلية: رأينا أن نسبة تغطية الأموال المستثمرة أقل من نسبة تغطية الاستخدامات الثابتة لكن على العموم تبقى جيّدة مادام رأس المال العامل موجب، كما لاحظنا المؤسسة غير مستقلة عن بنكها حيث أنها تعتمد عليه بشكل كبير بدل من أموالها الخاصة.

أما نسب الدوران: فقد شهدت تدهور كبير خاصة سنة 2014 حيث قلت سرعة دوران المخزون أي أنها اعتمدت سياسة تمويل غير مناسبة لها، كما قلصت مدة العملاء في سنتي 2013 و2014 مما قد يفقدها بعض منهم خاصة وأن المدة الممنوحة من الموردين قد زادت وبالتالي يوجد للمؤسسة وقت كبير لتسديد ديونها.

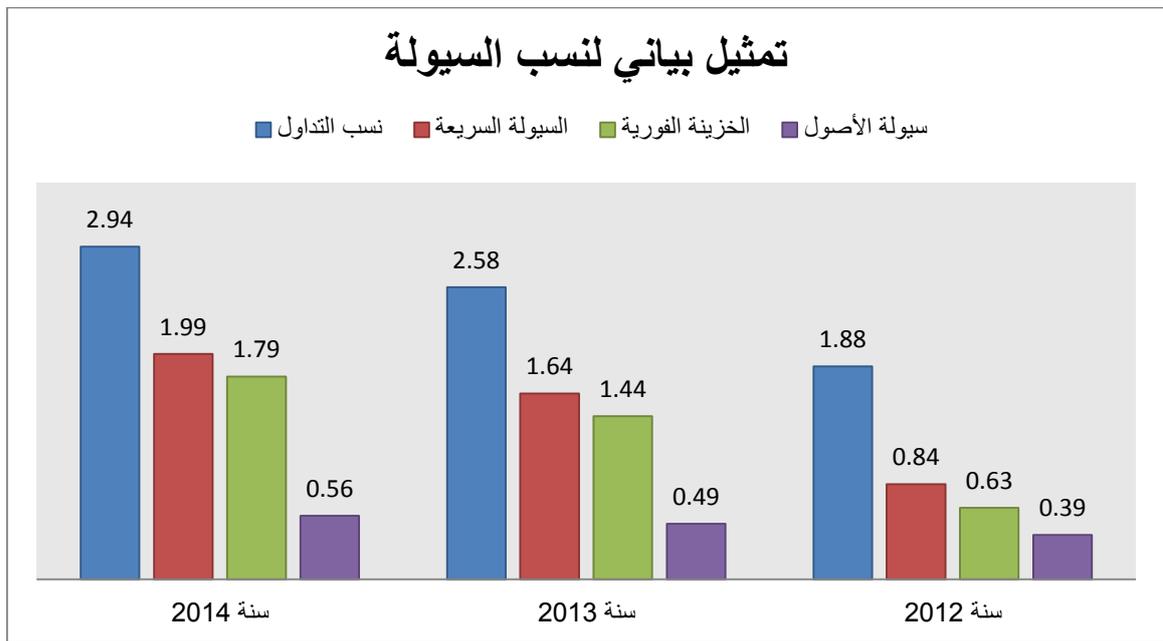
أما فيما يتعلق بنموذج $Z \cdot SCORE$ نفهم من هذا التحليل بأن المؤسسة لم تبقى على حالها مهددة بالزوال والإفلاس بالدرجة التي كانت عليها سنتي 2013 و2012، بل وكما نلاحظ قد حسنت من وضعيتها المالية تماماً، وذلك لأن قيمة Z ارتفعت كثيراً سنة 2014 عن سنة الأساس 2012 وغير بعيدة عن ما كانت عليه سنة 2013، في انتظار أن تحسن من وضعيتها في السنوات المقبلة حتى تستمر في مزاوله نشاطها.

كيف يمكن لهذه التقارير أن تؤثر على نمو مؤسسة الإسمنت؟

المطلب الثالث: تأثير القرارات المالية على نمو المؤسسة

أولاً: قرارات من خلال النسب المالية

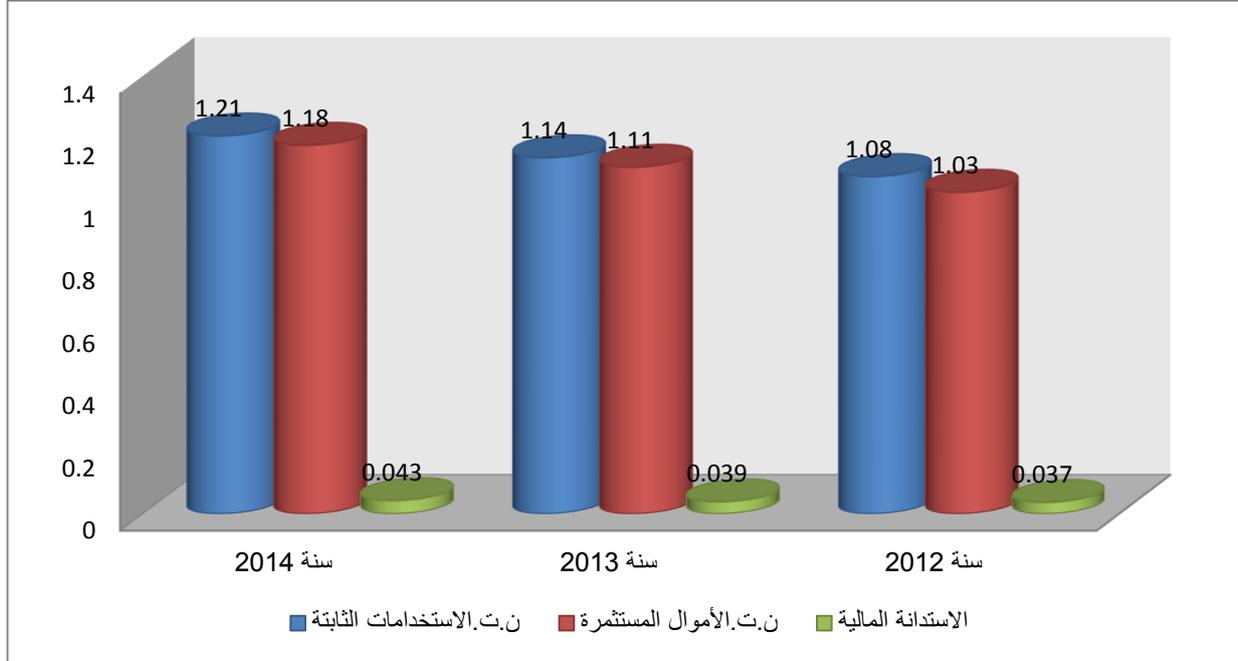
الشكل رقم 01.04: يوضح التمثيل البياني لمختلف النسب المالية المرتبطة بالميزانية المالية المختصرة لكل سنوات قيد الدراسة.



من إعداد الطالبين بناءً على جدول رقم 01.05

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحسانية

الشكل رقم 02.04: يوضح التمثيل البياني لمختلف النسب المتعلقة بتحليل الوظيفي (الميزانية الوظيفية)



من إعداد الطالبين بناءً على جدول رقم 01.08

التعليق: من خلال التمثيل البياني المدرج أعلاه، الخاص بتحليل وفق السيولة والتحليل وفق المنظور الوظيفي بين أن القرارات المالية التي اتخذتها المؤسسة فيما يخص تحسين سيولتها أثرت على نموها هذا ما يفسره ارتفاع النسب المالية الخاصة بالميزانية المحاسبية والميزانية الوظيفية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة. يعني ذلك أن الإجراءات الداخلية فيما يخص الأداء المالي التي قامت بها المؤسسة جعلها تحسن من وضعها المالي الذي كانت عليه في السنوات السابقة .

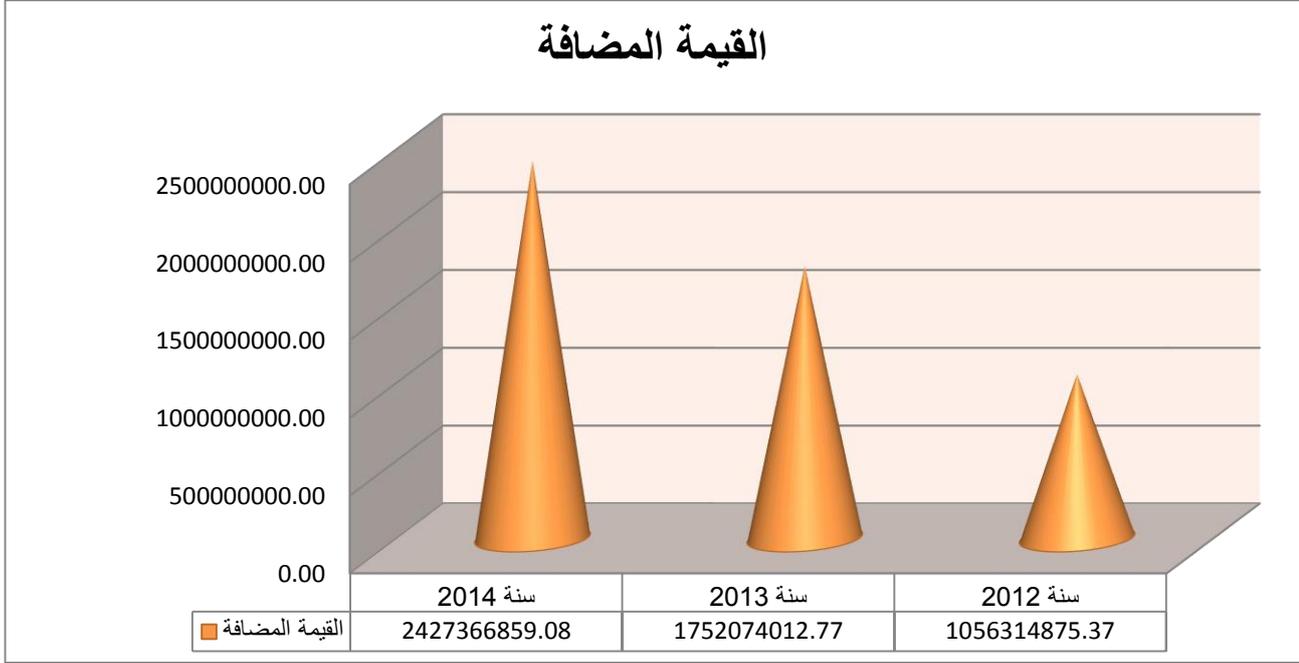
ثانياً: قرارات تخص نسب النشاط

سوف نتحدث هنا عن القرارات المتعلقة بالقيمة المضافة فقط لكونها تعد أنها معيار لقياس نمو المؤسسة من خلال نسبة القيمة المضافة / رقم الأعمال ؛ وكذا معيار لتكامل المؤسسة من خلال احتساب نسبة القيمة

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحساسة

المضافة / إنتاج السنة المالية ؛ كما سبق وأن رأينا لكن الأهم هنا هل كان للقرارات التي تخص القيمة المضافة تأثير على النمو أم لا.

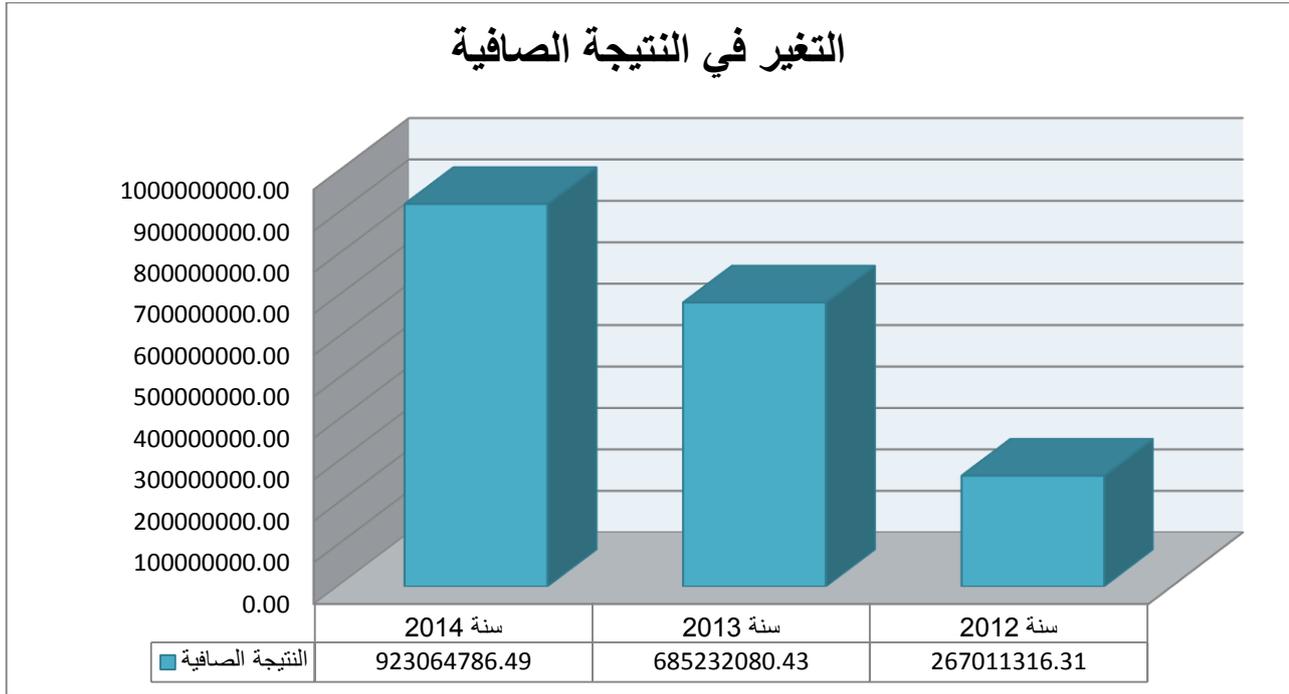
الشكل رقم 03.04: يمثل التغير في القيمة المضافة.



من إعداد الطالبتين بناءً على بيانات قائمة الدخل.

التعليق: نلاحظ من خلال التمثيل البياني المدرج أعلاه أن المؤسسة استطاعت أن تضيف وفي كل سنة نسبة معتبرة من الأرباح، وقد تراوحت هذه الزيادة ما بين (675292846,31 و 695759137,4) وهذا يفسره ارتفاع في القيمة المضافة و هذا بتأكيد سيزيد من قيمة النتيجة الصافية للمؤسسة والموضحة في قائمة الدخل الخاصة بالمؤسسة.

الشكل رقم 04.04: تمثيل بياني يوضح التغير في النتيجة الصافية:



من إعداد الطالبين بناءً على بيانات قائمة الدخل

التعليق: إذن كما نلاحظ النتيجة في تزايد خلال سنوات الدراسة

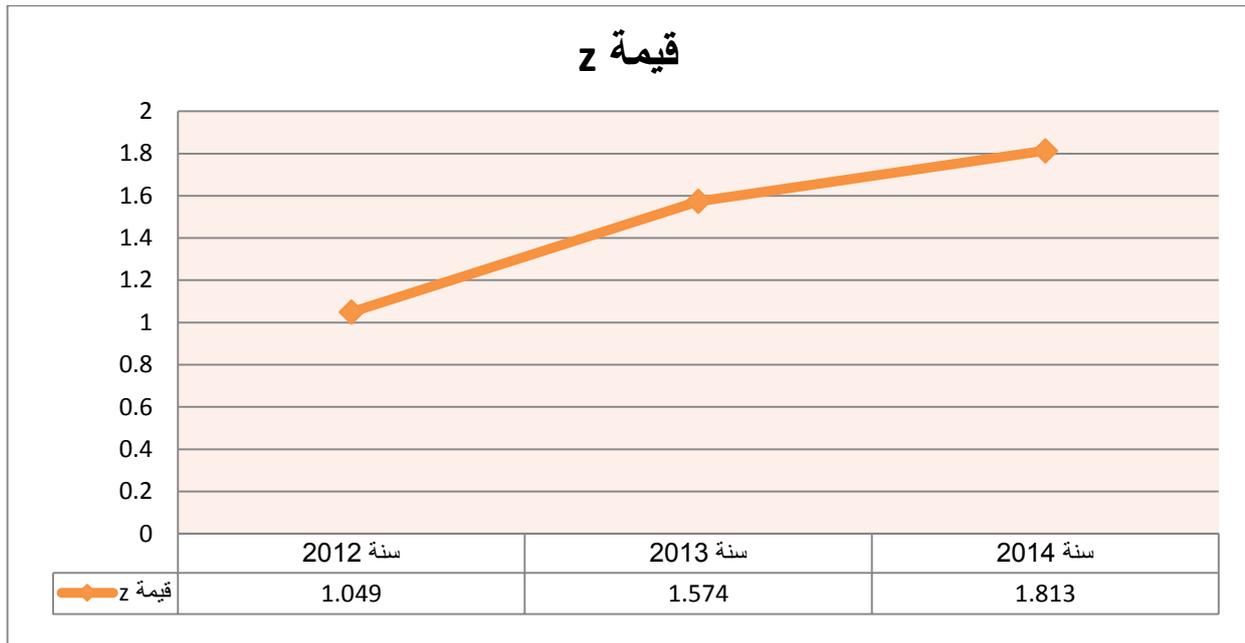
وعليه يمكننا القول أن القرارات التي اتخذتها المؤسسة فيما يتعلق بزيادة القيمة المضافة بالفعل أثرت على الزيادة في النتيجة وبالتالي على نموها.

ثالثاً: قرارات التي تخص نموذج z-score:

من خلال التحليل وفق منظور z-score تبين أن المؤسسة في نمو سنتي 2014 و 2013 وأنها اتخذت إجراءات لازمة جعلتها تحسن من وضعها الذي كانت عليه سنة 2012 ورغم هذا إلا أنها لازالت مهددة بخطر الإفلاس والفشل المالي.

الشكل رقم: 05.04 يوضح التمثيل البياني لنموذج z-score

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة الإسمنت الحساسة



من إعداد الطالبين بناءً على المعطيات المقدمة من المؤسسة

خلاصة الفصل الثاني:

قمنا بتطبيق كل ما رأيناه في الفصل النظري على أرض الواقع وقد تمت هذه الدراسة على مستوى مؤسسة الإسمنت لولاية سعيدة، حيث شاهدنا مختلف النسب والمؤشرات المالية المرتبطة بالميزانية المحاسبية وكذا الوظيفية المختصرة لسنوات الدراسة 2014 و2013 و2012 حيث تبين لنا أن المؤسسة قد اتبعت سياسة جيّدة للمحافظة على توازنها المالي.

كما قمنا بتحليل قائمة الدخل التي على أساسها تم معرفة ما إن كانت المؤسسة في اندماج مع نشاطها التجاري ومتكاملة مع مختلف وظائفها الأخرى من خلال نسبة القيمة المضافة على رقم الأعمال والقيمة المضافة على إنتاج السنة على التوالي.

كما اتضح لنا أن مؤسسة الإسمنت في نمو من خلال تطبيق نموذج Z-score.

الخاتمة العامة:

إن التحليل المالي ما هو إلا أداة تسييره تسمح بتحليل الوضع المالي للمؤسسة، وقد اخترنا في دراستنا هذه الأداة كونها تعتبر أحد أهم الأدوات التي تسمح باتخاذ القرارات المالية داخل الوحدة الاقتصادية والتي بإمكانها أن تؤثر على نموها واستمرارها، لذا يجب استعمال هذه الأداة أي التحليل بفعالية و بصفة دورية لأنها وسيلة تمكن من العمل على إطالة مدة حياة المؤسسة و مواكبتها للتغيرات التي تحدث داخل السوق و في ظروف أحسن.

كذلك من خلال هذه الدراسة توصلنا أن أهمية التحليل المالي تكمن في تطوير الأداء المالي للمؤسسة، من خلال الاستفادة من بيانات القوائم المالية المنشورة هذه الأخيرة تعتبر المرآة العاكسة للوضع المالي للمؤسسة، وذلك عن طريق احتساب مختلف النسب والمؤشرات المالية.

وتبيّن أن المعلومات المحاسبية التي يجب أن تحتويها التقارير هي المعلومات التي تؤثر في قرارات مستخدميها على الرغم من اختلاف نوازلهم اتجاه تلك المعلومة.

نتائج الدراسة:

من بين أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا ما يلي:

رأينا أن المعلومة المحاسبية حتى تكون مفيدة وتؤثر في صنع القرار لابد من أن تتمتع بالملائمة والوثوق أي قبل أن تفقد مقدرتها على التأثير في القرار، وهذا سوف يعكس على التأثير في نمو المؤسسة.

وقد رأينا أن الوظيفة المالية هي من مهام المدير المالي وليس هذا فحسب بل أصبحت عملية اتخاذ القرارات أهم نشاط يقوم به، والوظيفة الأساسية التي تميّز الأعمال الإدارية عن غيرها.

إن عملية جمع المعلومات المالية وتعديلها والعمل على تصحيحها وتفسيرها والبحث عن إضافات تكمل وتوضح المعلومات المالية سوف يكون بلا شك من أجل القيام بعملية التحليل المالي، ومن ثم الخروج بقرار نهائي عن وضعية الوحدة الاقتصادية.

الخاتمة العامة

تبين لنا أن الكشوف والبيانات المالية المعدة من طرف المؤسسة محل الدراسة تلعب دوراً هاماً وكبيراً في التعرف على الوضع المالي الحقيقي والحالي لها، كما توضح لنا الوضع الذي سوف تؤول إليه مستقبلاً من خلال النموذج الذي وضعه Edward Altman

التوصيات والاقتراحات:

آخر ما يمكن أن نختتم به في مذكرتنا هو تقديم بعض النصائح والتوصيات والتي تبقى مجرد اقتراح و تدخل منا:

نظراً للأهمية البالغة التي تمتلكها عملية التحليل المالي على مستوى المنشآت أو الوحدات الاقتصادية بصفة عامة، وبالإضافة إلى أهمية المعلومات المحاسبية والتقارير المالية المتخذة لا بد من المزيد من الدراسات ذات المصدقية حول هذا الموضوع، وإثراء البحوث العلمية لدى المكتبة العلمية.

أما فيما يخص الجانب الميداني والذي تمثل في دراسة وتحليل الوضعية المالية لمؤسسة الإسمنت وبناءً على نتائج التحليل نقدم جملة من الاقتراحات:

وهو أن تعمد المؤسسة على تحسين الوضع الحالي لدى خزينتها وعليها أن تحتفظ بأموال لتلبية حاجاتها فقط وأن تستغل هذا الفائض في توسيع نشاطها بدل من تجميده، خاصة وأنها تشكل الجانب الأكبر لأصولها المتداولة عن طريق مثلاً تسديد ديونها المستحقة أو البحث عن موارد جديدة من أجل تمويل دورة الاستغلال.

كذلك إعادة النظر إلى سياسة تصريفها للمخزون خاصة وأنه يستغرق وقتاً أطول في المخازن، وتزيد من سرعة دورانه.

أن تعيد النظر في سياستها التجارية للمحافظة على عملاءها، وكسب عملاء جدد.

الاهتمام أكثر بمصلحة التكوين وتزويدها بالوثائق والمعلومات الضرورية المتعلقة بالمؤسسة بكل مصداقية من أجل تسهيل عملية التبرص للطلبة المتربصين.

آفاق الدراسة:

الخاتمة العامة

ونحن بصدد إنجازنا للمذكرة واجهتنا بعض الصعوبات تخص المواضيع التي تتعلق بعملية اتخاذ القرارات إذ كان لابد من إجراء بحوث ورسائل علمية تجيب عن:

كيفية اتخاذ القرارات بعد إجراء عملية التحليل المالي

أو كيف يمكن للتحليل المالي أن يؤثر في عملية اتخاذ القرار؟

ماهي الآثار المترتبة عن غياب التحليل المالي في المؤسسة؟

SOCIETE DES CIMENTS DE SAIDA

HASSASNA

EXERCICE: 01/01/14 AU 31/12/14

N° D'IDENTIFICATION:099820100631731

BILAN (ACTIF)						
LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2013	
ACTIFS NON COURANTS						
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif						
Immobilisations incorporelles	06	18 146 580,32	7 161 362,82	10 985 217,50	14 469 380,19	
Immobilisations corporelles						
Terrains	07	2 713 979,50	0,00	2 713 979,50	2 713 979,50	
Bâtiments	07	943 466 529,94	936 434 360,67	7 032 169,27	8 747 866,28	
Autres immobilisations corporelles	07	6 069 853 519,94	4 215 410 069,20	1 854 443 450,74	1 982 309 300,87	
Immobilisations en concession	07			0,00		
Immobilisations encours	07	401 742 504,61	0,00	401 742 504,61	192 814 795,05	
Immobilisations financières						
Titres mis en équivalence		0,00	0,00	0,00	0,00	
Autres participations et créances rattachées		0,00	0,00	0,00	1 108 845,16	
Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants	08	21 663 297,59	0,00	21 663 297,59	22 199 612,86	
Impôts différés actif	09	109 908 945,73	0,00	109 908 945,73	67 714 452,30	
TOTAL ACTIF NON COURANT		7 567 495 357,63	5 159 005 792,69	2 408 489 564,94	2 292 078 232,21	
ACTIF COURANT						
Stocks et encours		1 056 989 110,39	62 514 046,67	994 475 063,72	795 890 574,30	
Créances et emplois assimilés						
Clients	10	161 613 682,85	486 480,21	161 127 202,64	103 631 523,44	
Autres débiteurs	11	7 597 425,49	0,00	7 597 425,49	28 887 925,66	
Impôts et assimilés		45 550 997,36	0,00	45 550 997,36	33 541 656,89	
Autres créances et emplois assimilés						
Disponibilités et assimilés						
Placements et autres actifs financiers courants	12	300 000 000,00	0,00	300 000 000,00	200 000 000,00	
Trésorerie		1 567 761 252,86	0,00	1 567 761 252,86	1 027 150 678,90	
TOTAL ACTIF COURANT		3 139 512 468,95	63 000 526,88	3 076 511 942,07	2 189 102 359,19	
TOTAL GENERAL ACTIF		10 707 007 826,58	5 222 006 319,57	5 485 001 507,01	4 481 180 591,40	

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 050 000 000,00	1 050 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	13	1 603 511 378,19	1 173 871 348,29
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		923 064 786,49	685 232 080,43
Autres capitaux propres - Report à nouveau	14	-4 344 244,22	5 982 949,47
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		3 572 231 920,46	2 915 086 378,19
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières	15	372 206 193,38	311 691 169,85
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provisions et produits constatés d'avance	16	492 477 792,67	405 005 982,83
TOTAL II		864 683 986,05	716 697 152,68
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		198 589 676,15	246 342 405,99
Impôts		78 671 918,55	68 980 010,93
Autres dettes	17	765 211 866,45	531 659 710,62
Trésorerie passif		5 612 139,35	2 414 932,99
TOTAL III		1 048 085 600,50	849 397 060,53
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		5 485 001 507,01	4 481 180 591,40

COMPTE DE RESULTAT/NATURE				
LIBELLE	NOTE	2014	2013	
Ventes et produits annexes	18	3 350 538 257,47	2 773 506 796,38	
Variation stocks produits finis et en cours		44 559 290,00	-21 265 787,98	
Production immobilisée		0,00	0,00	
Subventions d'exploitation		0,00	0,00	
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 395 097 547,47	2 752 241 008,40	
Achats consommés		-723 752 468,09	-743 261 240,10	
Services extérieurs et autres consommations		-243 978 220,30	-256 905 755,53	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-967 730 688,39	-1 000 166 995,63	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	19	2 427 366 859,08	1 752 074 012,77	
Charges de personnel		-706 795 543,80	-492 302 139,83	
Impôts, taxes et versements assimilés		-71 472 717,04	-54 356 782,88	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	20	1 649 098 598,24	1 205 415 090,06	
Autres produits opérationnels		41 333 565,04	8 998 363,24	
Autres charges opérationnelles		-55 136 389,21	-10 798 122,69	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-412 735 855,34	-396 925 614,30	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		34 000 000,00	16 525 510,85	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		1 256 559 918,73	823 215 227,16	
Produits financiers		7 297 798,83	2 826 570,46	
Charges financières		-18 537 781,50	-14 200 229,75	
VI-RESULTAT FINANCIER		-11 239 982,67	-11 373 659,29	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	21	1 245 319 936,06	811 841 567,87	
Participation des travailleurs aux bénéfices		-88 200 000,00	0,00	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-276 249 643,00	-149 997 810,00	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		42 194 493,43	23 388 322,56	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 519 923 404,77	2 780 591 452,95	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 596 858 618,28	-2 095 359 372,52	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		923 064 786,49	685 232 080,43	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)				
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)				
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE				
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		923 064 786,49	685 232 080,43	

SOCIETE DES CIMENTS DE SAIDA

HASSASNA

EXERCICE: 01/01/13 AU 31/12/13

N° D'IDENTIFICATION:099820100631731

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2012
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	06	18 146 580,32	3 677 200,13	14 469 380,19	2 058 291,80
Immobilisations corporelles					
Terrains	07	2 713 979,50		2 713 979,50	2 713 979,50
Bâtiments	07	943 466 529,94	934 718 663,66	8 747 866,28	10 514 483,44
Autres immobilisations corporelles	07	6 033 988 137,89	4 051 678 837,02	1 982 309 300,87	1 556 079 547,96
Immobilisations en concession	07				
Immobilisations encours,	07	192 814 795,05		192 814 795,05	577 541 010,58
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		1 108 845,16		1 108 845,16	1 108 845,16
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	08	22 199 612,86		22 199 612,86	11 577 668,85
Impôts différés actif	09	67 714 452,30		67 714 452,30	45 729 537,64
TOTAL ACTIF NON COURANT		7 282 152 933,02	4 990 074 700,81	2 292 078 232,21	2 207 323 364,93
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		858 404 620,97	62 514 046,67	795 890 574,30	777 647 970,70
Créances et emplois assimilés					
Clients	10	104 118 003,65	486 480,21	103 631 523,44	88 695 527,61
Autres débiteurs	11	28 887 925,66		28 887 925,66	18 907 562,69
Impôts et assimilés		33 541 656,89		33 541 656,89	49 507 850,96
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants	12	200 000 000,00		200 000 000,00	
Trésorerie		1 027 150 678,90		1 027 150 678,90	471 126 499,64
TOTAL ACTIF COURANT		2 252 102 886,07	63 000 526,88	2 189 102 359,19	1 405 885 411,60
TOTAL GENERAL ACTIF		9 534 255 819,09	5 053 075 227,69	4 481 180 591,40	3 613 208 776,53

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2013	2012
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 050 000 000,00	1 050 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	13	1 173 871 348,29	1 002 940 031,98
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		685 232 080,43	267 011 316,31
Autres capitaux propres - Report à nouveau	14	5 982 949,47	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		2 915 086 378,19	2 319 951 348,29
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières	15	311 691 169,85	263 876 498,01
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	16	405 005 982,83	282 295 905,71
TOTAL II		716 697 152,68	546 172 403,72
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		246 342 405,99	311 984 834,34
Impôts		68 980 010,93	59 380 719,26
Autres dettes	17	531 659 710,62	370 010 025,48
Trésorerie passif		2 414 932,99	5 709 445,44
TOTAL III		849 397 060,53	747 085 024,52
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		4 481 180 591,40	3 613 208 776,53

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2013	2012
Ventes et produits annexes	18	2 773 506 796,38	1 878 349 248,81
Variation stocks produits finis et en cours		-21 265 787,98	103 628 627,94
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 752 241 008,40	1 981 977 876,75
Achats consommés		-743 261 240,10	-715 472 619,45
Services extérieurs et autres consommations		-256 905 755,53	-210 190 381,93
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 000 166 995,63	-925 663 001,38
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	19	1 752 074 012,77	1 056 314 875,37
Charges de personnel		-492 302 139,83	-433 988 023,54
Impôts, taxes et versements assimilés		-54 356 782,88	-45 578 546,97
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	20	1 205 415 090,06	576 748 304,86
Autres produits opérationnels		8 998 363,24	13 727 124,74
Autres charges opérationnelles		-10 798 122,69	-9 650 447,04
Dotations aux amortissements, provisions et perte		-396 925 614,30	-403 553 652,08
Reprise sur pertes de valeur et provisions		16 525 510,85	183 463 830,16
V- RESULTAT OPERATIONNEL		823 215 227,16	360 735 160,64
Produits financiers		2 826 570,46	1 191 017,08
Charges financières		-14 200 229,75	-15 358 040,22
VI-RESULTAT FINANCIER		-11 373 659,29	-14 167 023,14
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	21	811 841 567,87	346 568 137,50
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-149 997 810,00	-69 957 566,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		23 388 322,56	-9 599 255,19
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 780 591 452,95	2 180 359 848,73
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 095 359 372,52	-1 913 348 532,42
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		685 232 080,43	267 011 316,31
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		685 232 080,43	267 011 316,31

SOCIETE DES CIMENTS DE SAIDA

HASSASNA

EXERCICE: 01/01/12 AU 31/12/12

N° D'IDENTIFICATION: 099820100631731

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2011
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		3 474 040,86	1 415 749,06	2 058 291,80	2 009 946,60
Immobilisations corporelles					
Terrains		2 713 979,50		2 713 979,50	2 713 979,50
Bâtiments		943 466 529,94	932 952 046,50	10 514 483,44	12 290 325,61
Autres immobilisations corporelles		5 450 756 257,82	3 894 676 709,86	1 556 079 547,96	1 234 146 165,47
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		577 541 010,58		577 541 010,58	827 927 871,70
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		1 108 845,16		1 108 845,16	1 108 845,16
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		11 577 668,85		11 577 668,85	13 321 782,55
Impôts différés actif		45 729 537,64		45 729 537,64	55 328 792,83
TOTAL ACTIF NON COURANT		7 036 367 870,35	4 829 044 505,42	2 207 323 364,93	2 148 847 709,42
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		870 348 077,64	83 850 710,98	786 497 366,66	832 908 146,45
Créances et emplois assimilés					
Clients		89 182 007,82	502 084,44	88 679 923,38	79 731 084,40
Autres débiteurs		18 916 756,58		18 916 756,58	12 227 152,35
Impôts et assimilés		49 507 850,96		49 507 850,96	49 777 229,06
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		471 126 500,20		471 126 500,20	540 649 433,38
TOTAL ACTIF COURANT		1 499 081 193,20	84 352 795,42	1 414 728 397,78	1 515 293 045,64
TOTAL GENERAL ACTIF		8 535 449 063,55	4 913 397 300,84	3 622 051 762,71	3 664 140 755,06

SOCIETE DES CIMENTS DE SAIDA
HASSASNA
N° D'IDENTIFICATION:099820100631731

EXERCICE: 01/01/12 AU 31/12/12

BILAN (PASSIF)			
LIBELLE	NOTE	2012	2011
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 050 000 000,00	1 050 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		1 002 940 031,98	786 632 114,16
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		388 990 016,30	335 357 917,82
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		2 441 930 048,28	2 171 990 031,98
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		263 876 498,01	275 419 530,13
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		240 681 777,08	339 792 811,82
TOTAL II		504 558 275,09	615 212 341,95
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		311 877 834,34	247 173 211,00
Impôts		59 380 719,26	36 658 169,60
Autres dettes		300 052 459,48	592 376 345,85
Trésorerie passif		4 252 426,26	730 654,68
TOTAL III		675 563 439,34	876 938 381,13
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 622 051 762,71	3 664 140 755,06

SOCIETE DES CIMENTS DE SAIDA
HASSASNA
N° D'IDENTIFICATION:099820100631731

EXERCICE: 01/01/12 AU 31/12/12

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2012	2011
Ventes et produits annexes		1 878 349 248,81	2 103 162 590,18
Variation stocks produits finis et en cours		103 628 627,94	11 410 147,46
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 981 977 876,75	2 114 572 737,64
Achats consommés		-707 175 304,08	-716 496 699,06
Services extérieurs et autres consommations		-210 083 381,93	-171 486 691,21
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-917 258 686,01	-887 983 390,27
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 064 719 190,74	1 226 589 347,37
Charges de personnel		-433 988 023,54	-481 062 862,68
Impôts, taxes et versements assimilés		-45 578 546,97	-38 106 222,62
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		585 152 620,23	707 420 262,07
Autres produits opérationnels		12 726 208,40	34 496 761,95
Autres charges opérationnelles		-3 277 102,20	-38 712 403,09
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de v		-282 413 485,72	-359 821 440,86
Reprise sur pertes de valeur et provisions		99 111 034,74	77 204 275,82
V- RESULTAT OPERATIONNEL		411 299 275,45	420 587 455,89
Produits financiers		1 191 017,08	3 998 052,19
Charges financières		-13 901 021,04	-12 914 133,23
VI-RESULTAT FINANCIER		-12 710 003,96	-8 916 081,04
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		398 589 271,49	411 671 374,85
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			-87 665 013,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-9 599 255,19	11 351 555,97
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 095 006 136,97	2 230 271 827,60
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 706 016 120,67	-1 894 913 909,78
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		388 990 016,30	335 357 917,82
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		388 990 016,30	335 357 917,82

SOCIETE DES CIMENTS DE SAIDA

HASSASNA

EXERCICE: 01/01/11 AU 31/12/11

N° D'IDENTIFICATION:099820100631731

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2010
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négat					
Immobilisations incorporelles	5	2 954 040,86	944 094,26	2 009 946,60	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains	6	2 713 979,50	0,00	2 713 979,50	2 713 979,50
Bâtiments	6	943 482 929,94	931 192 604,33	12 290 325,61	14 057 762,78
Autres immobilisations corporelles	6	4 857 651 427,50	3 623 505 262,03	1 234 146 165,47	1 430 328 389,45
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours	7	827 927 871,70	0,00	827 927 871,70	566 639 189,55
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachée	8	1 108 845,16	0,00	1 108 845,16	1 108 845,16
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courant	8	13 321 782,55	0,00	13 321 782,55	16 299 942,60
Impôts différés actif	9	55 328 792,83	0,00	55 328 792,83	57 277 236,86
TOTAL ACTIF NON COURANT		6 704 489 670,04	4 555 641 960,62	2 148 847 709,42	2 088 425 345,90
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	10	916 758 857,43	83 850 710,98	832 908 146,45	752 320 116,14
Créances et emplois assimilés					
Clients	11	80 233 168,84	502 084,44	79 731 084,40	86 659 500,10
Autres débiteurs	12	12 227 152,35	0,00	12 227 152,35	93 177 329,35
Impôts et assimilés	13	49 777 229,06	0,00	49 777 229,06	31 471 397,72
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers cours					
Trésorerie	14	540 649 433,38	0,00	540 649 433,38	553 627 694,28
TOTAL ACTIF COURANT		1 599 645 841,06	84 352 795,42	1 515 293 045,64	1 517 256 037,59
TOTAL GENERAL ACTIF		8 304 135 511,10	4 639 994 756,04	3 664 140 755,06	3 605 681 383,49

SOCIETE DES CIMENTS DE SAIDA

HASSASNA

EXERCICE: 01/01/11 AU 31/12/11

N° D'IDENTIFICATION:099820100631731

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2011	2010
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 050 000 000,00	1 050 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)	15	786 632 114,16	880 515 996,22
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	15	335 357 917,82	157 753 022,42
Autres capitaux propres - Report à nouveau			-187 481 904,48
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		2 171 990 031,98	1 900 787 114,16
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières	16	275 419 530,13	298 414 538,33
Impôts (différés et provisionnés)	17		13 300 000,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	25	339 792 811,82	368 408 448,63
TOTAL II		615 212 341,95	680 122 986,96
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés	18	247 173 211,00	178 584 540,90
Impôts	19	117 032 526,46	44 976 590,08
Autres dettes	19	512 001 988,99	797 466 716,67
Trésorerie passif	20	730 654,68	3 743 434,72
TOTAL III		876 938 381,13	1 024 771 282,37
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 664 140 755,06	3 605 681 383,49

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول:

الصفحة	عناوين الجداول	رقم الجداول
16	قائمة المركز المالي	01.01
17	قائمة الدخل	02.01
26	جداول ترتيب عناصر الأصول وعناصر الخصوم	01.02
27	الميزانية الوظيفية المختصرة	02.02
30	جدول التوازن المالي	01.03
56	إعداد الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الإسمنت لسنة 2014	01.04
57	إعداد الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة سنة 2013	02.04
59	إعداد الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة سنة 2012	03.04
61	يوضح التحليل من منظور السيولة	01.05
62	إعادة ترتيب جوانب الأصول والخصوم للمؤسسة	02.05
65	إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2014	01.06
65	إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2013	02.06
66	إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2012	03.06
67	إعداد جدول التوازن المالي لسنة 2014	01.07
68	إعداد جدول التوازن المالي لسنة 2013	02.07
69	إعداد جدول التوازن المالي لسنة 2012	03.07
71	كيفية حساب النسب المرتبطة بالتحليل الوظيفي	01.08
71	كيفية حساب سرعة الدوران المؤسسة	02.08
73	كيفية حساب السياسة التجارية للمؤسسة	03.08

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الأشكال:

الصفحة	عناوين الأشكال	رقم الأشكال
25	الانتقال من الميزانية المالية إلى الوظيفية المختصرة	01.01
54	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإسمنت	01.02
55	الهيكل التنظيمي الخاص لمديرية المحاسبة والمالية	02.02
57	تمثيل بياني للميزانية المالية الختامية لسنة 2014	01.03
58	تمثيل بياني للميزانية المالية الختامية لسنة 2013	02.03
59	تمثيل بياني للميزانية المالية الختامية لسنة 2012	03.03
79	تمثيل بياني لمختلف النسب المرتبطة بالميزانية المالية	01.04
80	تمثيل بياني لمختلف النسب المرتبطة بالتحليل الوظيفي	02.04
81	تمثيل بياني يوضح التغير في القيمة المضافة	03.04
82	تمثيل بياني يوضح التغير في النتيجة الصافية	04.04
82	تمثيل بياني لنموذج z-score	05.04

قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
95	الميزانية الختامية (الأصول) سنة 2014/2013	01
96	الميزانية الختامية (الخصوم) سنة 2014/2013	02
97	قائمة الدخل سنة 2014/2013	03
98	الميزانية الختامية (الأصول) سنة 2013/2012	04
99	الميزانية الختامية (الخصوم) سنة 2013/2012	05

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

100	قائمة الدخل سنة 2013/2012	06
101	الميزانية الختامية (الأصول) سنة 2012/2011	07
102	الميزانية الختامية (الخصوم) سنة 2012/2011	08
103	قائمة الدخل سنة 2012/2011	09
104	الميزانية الختامية (الأصول) سنة 2011/2010	10
105	الميزانية الختامية (الخصوم) سنة 2011/2010	11

الكتب باللغة العربية:

1. أسامة عزمي سلام، الإدارة المالية - النظرية والتطبيق - ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة -عمان- ، الطبعة الأولى 2007.
2. إلياس بن الساسي ،يوسف القريشي ،التسيير المالي -الإدارة المالية- ،دار وائل للنشر ،الجزء الثاني ،الطبعة الثانية 2011.
3. أيمن الشنطي ،عامر الشقر ،مقدمة في الإدارة والتحليل المالي ،دار البداية -عمان- ،الطبعة الأولى 2008.
4. حسين حريم وآخرون ،أساسيات الإدارة ،دار حامد للنشر -عمان- 1998.
5. حمزة محمود الزبيدي ،الإدارة المالية المتقدمة ،الوراق للنشر والتوزيع الطبعة 2004.
6. حمزة محمود الزبيدي ،التحليل المالي -تقييم الداء والتنبؤ بالفشل- ،مؤسسة الوراق -عمان- 2000.
7. دريد كامل آل شبيب ،مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الطبعة الأولى 2007.
8. زياد رمضان ،محمود الخلايلة ،التحليل والتخطيط المالي ،الشركة العربية المتحدة ،الطبعة الأولى 2013.
9. سعيد السلمى ،مؤشرات التحليل المالي ،دار الغريب للطباعة والنشر ،الطبعة 1999ز
10. شعيب شنوف ،التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية ،المملكة الأردنية الهاشمية -عمان- ،الطبعة الأولى 2012.
11. عبد الرحمان توفيق ،التحليل المالي وترشيد قرارات الاستثمار ،بميك ، الطبعة 2014.
12. عبد الرزاق بن حبيب ،اقتصاديات وتسيير المؤسسة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة 2002.
13. عبد الغفار الحنفي ،الإدارة المالية -مدخل اتخاذ القرارات- ،الطبعة الأولى 2002.
14. عبد الله السنفي ن أساسيات الإدارة المالية ،دار الحكمة للطباعة ،الطبعة الثانية 1999.
15. عدنان تايه النعيمي ن أرشد فؤاد التميمي ، التحليل والتخطيط المالي ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الطبعة العربية 2008.

قائمة المصادر والمراجع

16. علي حطاب ، إستراتيجية التخطيط للمشاريع الصغيرة ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2010.
17. كاسر نصر المنصور ، نظرية القرارات الإدارية ، دار حامد - عمان - الأردن
18. محمد إبراهيم عبد الرحيم ، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة 2008 ،
19. محمد أحمد العظمة ، يوسف العوض العادلي ، المحاسبة المالية ، المجلد الثاني ، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، لكويت 1986.
20. محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية والتمويل ، الدار الجامعية ، جامعة الإسكندرية ، 1995.
21. محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية 2006.
22. معراج هواري ، مصطفى الباهي ، مدخل إلى مراقبة التسيير ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2011.
23. مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع - عمان - ، الطبعة الأولى 2011.
24. مليكة زغيب ، ميلود بوشنقى ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ن ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2010.
25. منير شاکر محمد وآخرون ، التحليل المالي -مدخل لصناعة القرارات- ، دار وائل للنشر -عمان- ، الطبعة الثانية 2005.
26. مؤيد عبد الرحمان الدوري ، نور الدين أديب أبو زياد ، التحليل المالي باستخدام الحاسوب ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية 2006.
27. نعيم نمر داوود ، التحليل المالي -دراسة نظرية تطبيقية- ، دار البداية ناشرون وموزعون ، الطبعة الأولى 2012.

قائمة المصادر والمراجع

28. نihal فريد ، طارق مصطفى ، الإدارة المالية -مدخل لاتخاذ القرارات- ، دار التعليم الجامعي ،الطبعة 2014/ 2013 .
29. وليد ناجي الحياي ن الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، إثراء للنشر والتوزيع -الأردن- ، الطبعة الأولى 2009.

الكتب باللغة الفرنسية:

30. Alain Capiez : "élément de gestion financière", Masson, 4 Ed, 1994,
31. Christian Hoarau : "Maitriser le diagnostic financier" ,groupe revue fiduciaire ,2édition ,paris2001.
32. Nacer Eddine Sadi : « analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes françaises et internationales » , l'harmattan ,paris , France ,2009.
33. Pierre canson: " la gestion financière de l'entreprise " ,5ème édition donoud paris 1979.

رسائل الماجستير والدكتوراه:

34. أسميهان خلفي ،دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات -دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات- ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية ،قسم العلوم الاقتصادية تخصص إدارة أعمال ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2009/ 2008 .
35. هادي أحمد محمد الصياد ، أهمية التحليل المالي في توفير المعلومات اللازمة لتخذي القرارات المالية ،رسالة جامعية في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2010.

المجلات والملتقيات العلمية:

36. عبد الرحمان المرعي ، دور المعلومات التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد الثاني 2006.
37. محمد نجيب دبابش و أ. طارق قدوري: "دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، يومي 05 و06/05/2013

وثائق المؤسسة:

38. جدول حسابات النتائج لكل من السنوات 2011/2012/2013/2014.
39. الميزانية المالية الختامية (خصوم) لكل من السنوات 2011/2012/2013/2014.
40. الميزانية المالية الختامية (الأصول) لكل من السنوات 2011/2012/2013/2014.

الملخص:

يشكل التحليل المالي أهمية كبيرة والمتمثلة في تعظيم ثروات المؤسسة و تحقيق التوازن المالي و المردودية المالية، فان دوره يبرز في كثير من المؤسسات الناجحة بحيث يعطيهم أحسن تخطيط و تسيير لمواردها الخاصة من خلال القرارات المالية المتخذة، ومن خلال دراستنا المفصلة التي قمنا بها، استطعنا إلى حد ما تقديم صورة واضحة للحالة المالية التي تعيشها مؤسسة الإسمنت وذلك بدراسة الميزانيات المحاسبية و جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاثة الأخيرة و تحويل هذه الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية و تحليلها تحليلا ماليا بواسطة استخدام عناصر التوازن المالي و النسب المالية بالإضافة إلى تطبيق نموذج Z-SCORE حيث قمنا باستخلاص مجموعة من الإجراءات واتخاذ القرارات اللازمة والتي بإمكان المؤسسة اتخاذها حتى تحسن من وضعيتها نحو الأفضل.

الكلمات المفتاحية: اتخاذ القرارات ، قوائم المالية ، أداء المالي ، تحليل المالي ، نمو المؤسسة.

Résumé de l'étude:

Mots clés: la prise de décision, les états financière, la performance financière, l'analyse financière ,croissance de l'entreprise .